مصطلحُ الإِضْمَارِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ

إعداد

د. حصّة بنت زيد الرّشود

أستاذ مشارك – جامعة أمّ القرى – كلّيّة اللغة العربيّة

مصطلحُ الإِضْمَارِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ

د. حصّة بنت زيد الرّشود

الْمُلَخَّصُ:

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرحيمِ، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ اللهِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وتابعيهِ إلى يومِ الدّينِ.

هذا البحثُ وهو مصطلحُ الإضمارِ عندَ سيبويهِ إبحارٌ في عَالمٍ من عَوالمِ الكتابِ، كتابِ سيبويهِ، فاغترفتُ من نميرِ علمِهِ وتضلعتُ من غزيرِ فكرِهِ، وسامرتُ معانيَهُ، وحاكيتُ ألفاظَهُ، وعدتُ منه بمصطلحِ الإضمارِ في الكتابِ، تتبّعتُ فيه كلماتِهِ وتعبيراتِهِ، واستنطقتُ أبوابَهَ وفصولَهَ، وأنصتُ إلى حديثِهِ وأفكارِهِ، وتأملتُ شواهدَهَ ونماذجَهَ؛ ابتغاءَ دلالاتها و إيحاءاتها. مهدتُ لهُ بتأريخ ظهوره، ثمّ تحدثتُ عن تعريفِ الإضمارِ عندَ أهلِ اللغةِ والاصطلاحِ، وسيرورةِ لفظِ الإضمارِ عندَ المتقدمينَ، ومرادِهم به، وقربهم من استعمالِ سيبويهِ وبعدِهم عنهُ، وأتبعتُهُ بما وصلَ إلى يدي من كتبِ المعاصرين. ثمّ حديثِ سيبويه عن مصطلحِ الإضمارِ، وأدلتي من كلامِ سيبويهِ على ما قصدَهُ بلفظِ الإضمارِ.

وقدْ عدتُ من رحلتي هذه وقد تأكّدَ لي بلفظِ سيبويهِ ومعناهُ أنّ الإضمارَ في غيرِ الضّمائر هو: ما لم يظهرْ من أركانِ التَّركيبِ النَّحوي، من أسماءٍ وأفعال، والأدواتُ المؤثرةُ في معنى التَّركيبِ، بُنِيَ عليهنَّ التركيبُ وقُصدَ لفظُهنَّ، وما عداهما فحذفٌ، كحذفِ الفضْلاتِ، وحذفِ بعضِ أحرفِ الكلمةِ.

ودلَّ لفظُ الإضمارِ في الكتابِ، على الضّمائرِ بأنواعِهَا، ظاهرةً ومستترةً، متّصلةً ومنفصلةً. وقسّمَ الضّمائرَ في كتابه من حيثُ المبنى إلى قسمين: ضمائرِ لها علامةٌ، وهي الظاهرةُ بأنواعِها، وضمائرُ ليسَ لهَا علامةٌ، وهي المستترةُ.

Abstract:

This research, which bears the title "THE TERM OF "Edhmar" IMPLICATION REGARDING SIBAWAYH", is a journey in the world of books, especially the book of Sibawayh. I went deeply inside the book to embrace its knowledge and ideas. I sailed deeply inside the book to follow its meanings, ideas and expressions then I came back from this fruitful journey with the term of "implication in the book". Through my fruitful journey, I did my best to follow and understand the chapters and themes of the book through listening to its words, ideas, indications and examples.

I began and opened my research by dating the history of the beginning of implication and the definition of it according to scholars of linguistics and terminology and the existence and use of the implication term by the foremost scholars and what did they mean by it, and if they were close to the same use of Sibawayh or whether they were far from it.

After that, I mentioned the books of the scholars of Hadith that I had. then I mentioned the words and opinions of Sibawayh about the term of implication and my own demonstrations based on the words and opinions of what Sibawayh meant by the term of Implication.

I returned from my fruitful journey with full ascertainment based on the expressions, words and meanings of Sibawayh that implication "excluding pronouns" means: all what does not appear of the grammatical syntax parts regarding verbs and nouns. In addition, the composition and syntax were based on the effectual tools in the meaning of composition provided that it meant these tools, and all other words after that are omissions like the omission of some letters of the word.

The expression of implication in the book indicates all kinds of personal pronouns; apparent, latent, connected and separated. Sibawayh divided pronouns in his book according to structured pronouns into two types: personal pronouns have sign and these pronouns are the apparent pronouns with all its kinds, and personal pronouns that have no sign; and they are latent pronouns.

مقدِّمَةُ:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ الأنبياءِ والمرسلينَ، وسيّدِ الأوَّلينَ والآخرينَ وعلى آلهِ وصحبِهِ، ومَن تبعَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ!

أمّا بعدُ فمن خلالِ قراءاتي في كتابِ سيبويهِ وجدتُ سيبويهِ يستعملُ لفظَ الإضمارِ كثيرًا جدًّا في أبواب بعينها، وبخاصة في الجزء الأول منه بخلاف الحذفِ في تلكم الأبواب، فَوَقرَ في ذِهني شيءٌ منهُ، فأخذتُ في تتبُّعِ حديثِهِ في الأبوابِ الأُولِ منهُ، فتأكَّدَ الظنُّ، فقررتُ أنْ أَصِلَ قراءتي، ومِن ثَمَّ دراسةُ النُّصوصِ الكثيرةِ التي تجمّعتْ لديّ، فكانَ ميلادُ هذا البحثِ: مصطلحُ الإضمارِ في كتاب سيبويهِ، وبحثين آخرين يتصلان به، سُعدتُ بمصاحبةِ الكتابِ أيَّ سعادةٍ، وأفدتُ منه كثيراً نحواً ولغةً وأدباً فللهِ سيبويهِ ! ولله كتابُهُ ! عليهِ من اللهِ شآبيبُ الرحمةِ والمغفرةِ وعلى شيخِهِ الخليلِ وعلى جميعِ علمائِنَا المخلصينِ في جميعِ الفنونِ.

درستُ تعبيرَ سيبويهِ عن الإضمارِ وألفاظَهُ، ودلالتَهُ، من خلالِ حديثِهِ في الكتاب ومعالجتِهِ للمسائلِ، ممهِّدةً بموجزٍ عن تاريخ ظهور استعمالِ مصطلح الإضمارِ، ومعناهُ في اللغةِ وفي الاصطلاحِ، ثُمَّ تتبعتُ محاولاتِ العلماءِ في وضعِ فرقٍ بينهُ وبينَ الحذفِ، ثمّ ختمتُهُ بكلمةٍ ضمّنتُها أبرزَ النتائجِ وما جَالَ في خاطري من إعراضِ النَّحويين عن لفظِ سيبويهِ وتعبيرِهِ.

وطبيعةُ هذهِ الدراسةِ فرضتْ عليّ طريقةَ المعالجةِ من وصفٍ وتحليلٍ. ولأنَّ هذا البحثَ ينطلقُ من نصٍّ سيبويهِ وحدَهُ فقد انحصر في تفسيرِ نصّهِ ودرسِهِ، ولم أتطرق إلى ما قالهُ غيرُهُ إلا عندَ تحديدِ زمنِ استعمالِ الحذفِ مرادفًا للإضمارِ فقطْ. واقتضى ذلكَ نقلَ كثيرٍ مِن نصوصِ سيبويهِ للتَّدليلِ تارةً، وللتَّأمُّلِ تارةً ثانيةً، وللشَّرْحِ

تارةً ثالثةً، فلا يأخذنَّ أحدٌ كثرةَ النُّصوصِ الواردة، فطبيعةُ البحثِ أمْلَتْ ذلكَ، ولابُدّ من الاستجابة، فمنها انطلقَ ومنها بزغَ نجمُهُ، وقدْ حرصْتُ على نقلِ لفظِهِ فيمَا لا يستدعي لفظي. وهذه الدراسةُ في فكْرِ شيخِ النُّحاةِ اقتضتْ تتبعَ النُّصوصِ، ثُمَّ وصفَ ما فيهَا، وتحليلَهَا، واستخراجَ مقصودِهِ ومرادِهِ، واستخلاصَ القواعدِ. حاولتُ عرضَ ذلكَ في أسلوبٍ سهلٍ قريبٍ.

ومَا لقيتُهُ منْ فوائدَ علميةٍ عظيمةٍ جعلتْني استعذبُ أشواكَ الطريقِ، فلا يكادُ يكونُ لها تأثيرٌ في سَيري إليهِ، وإنِّي لأنوي مواصلةَ الإبحارِ في لجتِهِ؛ لأنّي الآنَ وجدتُ الطّريقَ وأبصرتُ المنارَ...

وبحمدِ اللهِ وضعتُ يدي على بعضِ أسرارِ تعبيرِ سيبويهِ ومقاصدِهِ، منها:

أنّ الإضمارَ غيرُ الحذفِ والتّقديرِ، وأنّ الإضمارَ والحذفَ ليسا بمترادفين عندَ سيبويهِ، وتأكّد بلفظِ سيبويهِ ومعناهُ أنّ الإضمارَ في غيرِ الضّمائر هو: ما لم يظهرْ من أركانِ التَّركيبِ النَّحوي، من أسماءٍ وأفعالٍ، والأدواتُ المؤثرةُ في معنى التَّركيبِ، بُنِيَ عليهنَّ التركيبُ وقُصدَ لفظُهنَّ. وما عداهما فحذفٌ، كحذفِ الفضْلاتِ، وحذفِ بعضِ أحرفِ الكلمةِ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وسلامٌ على المرسلين، وصلَّى اللهُ على نبيّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ ومَنْ تبعهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدّين!

ظهورُ مصطلحِ الإضمارِ:

قبل أن نلجَ في عالمِ الكتابِ واستعمالِ مصطلحِ الإضمارِ فيه، يحسنُ أن نمهّدَ لذلك بتاريخِ ظهورِهِ، ثُمَّ تعريفِهِ في اللغةِ والاصطلاحِ.

أمّا ظهوره فتحدّثنا المصادرُ التاريخيّة[١] عن جَريان مصطلحِ الإضمار على ألسنةِ النَّحويين في فجرِ الدّراسة النّحويّة، فهو قديمٌ قِدَمَ التّفكيرِ النّحوي، استعملهُ النّحويون في تخريج الأساليب العربيّة، وتوجيه القراءاتِ القرآنيّة، ويبدو أن المصطلح كان معروفًا عند عيسى بنِ عمرَ (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرٍو بنِ العلاء (ت١٥٤هـ)، وهما من شيوخِ الخليلِ بنِ أحمد (ت١٧٠هـ) عليهم رحمةُ الله! فاختيارُ عيسى لقراءةِ النّصبِ[٢] في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ المائدة: ٣٨، وقوله ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾ النور: ٢، ورفع (الأول) في قول العرب: ادخلوا الأولُ فالأولُ[٣]، يدلّ على أنّه يراعي إضمارَ العاملِ النّاصبِ في الآيتين، والرّافعَ في قولِ العرب. أمّا أبو عمرو بن العلاءِ فقد جرى مصطلحُ الإضمارِ على لسانِه صراحة في محاورةٍ جرتْ بينهُ وبينَ معاصرِهِ عيسى بنِ عمرَ رواها ابنُ سلّامٍ في طبقاتِ فحولِ الشعراء[٤]، لتوجيهِ نصبِ كلمةِ "الطّير" في قولِهِ تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ سبأ:١٠، يقولُ رحمَهُ اللهُ! "كانَ عيسى يقولُ: على النّداء، كقولك: يازيدُ والحارثَ، لّما لم يمكنه: يازيدُ يا الحارثُ، وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النّداء لكانت رفعًا، ولكنّها على إضمارِ: وسخرنا الطّيرَ، كقولِه على إثرِ هذا: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ سبأ:١٢، أي وسخّرنا الريح"[٥]، كما استعملَه شيخُ سيبويهِ الخليلُ بنُ أحمدَ رحمه الله! في تخريجِ كثيرٍ من الأساليبِ العربيّةِ، وقد حفظَ كتابُ سيبويهِ تلكَ التخريجات، كتخريجِ نصبِ الاسمِ بعدَ حروفِ الاستفهامِ على إضمارِ فعلٍ دلَّ عليه المذكورُ بعد الاسمِ[٦]،

والإضمار قبل النعت المقطوع[٧]، والكتابُ حافلٌ بأمثالهما، وإنّ نظرة في بعضِ أبوابِ كتابِ سيبويه، وبخاصةٍ في أبوابِ إضمارِ الفعلِ، كبابِ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره في غيرِ الأمرِ والنَّهي[٨]، وبابِ ما جرى من الأسماءِ التي لم تؤخذْ من الفعلِ مجرى الأسماءِ التي أخذت من الفعلِ[٩]، وبابِ ما يحذفُ منه الفعلُ لكثرتِهِ في كلامِهم[١٠]، وغيرِها كثير؛ لَتبيّنُ شيوعَ استعمالِ هذا المصطلحِ عند أشياخِ سيبويه. ولكنْ جَرى استعمالُهُ في تلكَ الحقبةِ غيرَ متميزٍ عن مصطلحِ الحذفِ.

تعريفُ الإضمارِ في اللّغةِ:

تدورُ مادةُ ضَمَرَ في اللغة حولَ معنيينِ رئيسينِ:

الأولُ: الدّقةُ والقلّةُ والضآلةُ و الانكماشُ.

والثاني: الغيبةُ والخفاءُ والسّترُ و الاستكنانُ.

فمنِ المعنى الأول: الضُّمْرُ والضُّمُر، مثلُ العُسْر والعُسُر: الهُزالُ ولَحاقُ البطنِ، وَضَمَرَ الفرسُ وضَمُرَ، يَضْمُر ضُموراً، خَفَّ لحمُهُ، ومِنهُ رجلٌ ضمْرٌ: ضامرُ البطنِ خفيفُ الجسمِ، والمرأةُ ضمْرةٌ، ومِنهُ لُؤْلُؤٌ مُضْطَمِرٌ: مُنْضَمٌّ، الَّذِي فِي وَسَطِهِ بعضُ الِانْضِمَامِ. والضَّمِيرُ: العِنبُ الذابلُ. وتَضَمّرَ وجهُهُ: انْضَمَّتْ حِلْدتُهُ مِنَ الْهُزَالِ. وقَضِيبٌ ضامرٌ، ومُنْضَمِرٌ، وَقَدِ انْضَمَرَ، إِذا ذَهَبَ ماؤُه[١١].

ومِن المعنى الثّاني: قولُهم: الضَّمِيرُ، وهو السِّرُّ وداخِلُ الخاطرِ، والضَّمِيرُ الشَّيْءُ الَّذِي تُضْمِره فِي قَلْبِكَ، والمُضْمَرُ: الموضعُ والمَفْعولُ؛ وَمنه قول الأَحْوص[١٢]:

سَيَبْقَى لَهَا، فِي مُضْمَرِ القَلْب والحَشا ... سَرِيرَةُ وُدٍ، يَوْمَ تُبْلى السَّرائِرُ

وأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيته. وهَوًى مُضْمَرٌ وضَمْرٌ: مَخْفِيٌّ؛ قَالَ طُرَيحٌ[١٣]:

بِهِ دَخِيلُ هَوًى ضَمْرٍ، إِذا ذُكِرَتْ ... سَلْمَى لَهُ جاشَ فِي الأَحشاءِ والنَهبَا

وأَضْمَرَتْه الأَرضُ: غَيَّبَتْه البلادُ إما بِمَوْتٍ وإما بسَفَرٍ. والضِّمارُ مِنَ الْمَالِ: الَّذِي لَا يُرْجَى رُجوعُه(١٤).

والإِضْمارُ: سُكونُ التَّاءِ مِنْ مُتَفاعِلن فِي الْكَامِلِ حَتَّى يَصِيرَ مُتْفاعلن(١٥).

وإنما قِيلَ لَهُ مُضْمَرٌ لأَنّ حَرَكَتَهُ كالمُضْمَر، إن شِئْتَ جِئْتَ بِهَا، وإن شِئْتَ سَكَّنْته، كَمَا أَن أَكثر المُضْمَر فِي الْعَرَبِيَّةِ إن شِئْتَ جِئْتَ بِهِ، وإن شِئْتَ لَمْ تأْتِ بِهِ(١٦). وفي هذين المعنيين يقول ابن فارس: "(ضَمَرَ) الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ، وَالْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ"(١٧).

ووشائجُ القُربى بين هذينِ الأصلينِ ظاهرةٌ، فالهزالُ والانضمامُ والذّبولُ تُعَبِّرُ عن زوالِ بعضِ أجزاءِ الجسمِ وذهابِها واختفائِها عن الأنظارِ، وكَذلكَ ما تضمِرُهُ وتخفيهِ، وما يذهبُ ولا تَرجو عودتَهُ، كلُّ هذه فيها زوالٌ واختفاءٌ وتوارٍ عن الأنظارِ. وكذلكَ المضمراتُ في العربيةِ من أسماءٍ وأفعالٍ وأدواتٍ، هي في الحقيقةِ مختفيةٌ من التّركيبِ، ومتواريةٌ غيرُ ظاهرَةٍ في اللفظِ، ظاهرةٌ في الذِّهنِ حاضرةٌ مُعتبَرَةٌ مُرادَةٌ، والتّركيبُ مبنيٌّ عليها، ولَيْسَتْ مَطَّرَحَةً سَاقطةً منسيّةً، يُخفي المتكلمُ بعضَ الكلمِ من لفظِهِ وهي حاضرةٌ في ذهنِهِ وعقلِهِ؛ إيجازًا؛ لفطنةِ السامعِ، ومعرفتهِ مواقع الكلم، ولو سألَهُ أحدٌ لأجابَ مباشرةً دونَ عناءٍ أو تَأَخُّرٍ.

الإضمارُ في الاصطلاحِ:

طوّفتُ في عددٍ من كتبِ النّحوِ لعلّي أظفرُ بتعريفٍ للإضمارِ، أو بحديثٍ مستقلٍّ عنه يفرِّقُ على الأقلِّ بينَهُ وبينَ قَرينهِ الحذف، فَعُدتُ -آسفةً- غيرَ واجدةٍ ما يشفي الغليلَ؛ إذْ لم أَجِدْ مَنْ تَنَاوَلَهُ مُسْتَقِلاً، فمُتقدِّمو النُّحاةِ كالمبرِّدِ، وابنِ السَّراجِ، والزَّجَّاجيِّ، وأبي سعيدٍ السِّيرافيّ، والزَّمخشريّ في مَوَاضِعَ، ساروا على طريقةِ سيبويهِ

في استعمالِ لفظِ الإضمارِ -وسيأتي بيانُها- أمّا ابنُ جِنِّي، وابنُ الشَّجَريِّ، والزمخشري في مواضع أخرَ، وابنُ الأَنباريِّ، والعُكْبَريِّ، وابنُ عصفورٍ، وابنُ يَعِيشٍ، وابنُ الحاجِبِ، وابنُ مالكٍ؛ فكانوا يستعملونَهُ مرادفًا للحذفِ، إلّا إشاراتٍ يذكرونَ فيها أنَّ الفاعلَ لا يحذفُ، إلّا أنَّ هذهِ الإشاراتِ خلَتْ من التَّطبيقِ، فابنُ جِنِّي -رحمَهُ الله!- تَحدَّثَ في بابِ شجاعةِ العربيةِ[١٨] عن الحذوفِ التي تَعِجُّ بِهَا العربيَّةُ، في الألفاظِ و التّراكِيبِ، فذكَرَ محذوفاتٍ كثيرةً كالحَركَةِ والحرفِ والكلمةِ والتّركيبِ، وكثيرٌ ممّا ذَكَرَ يَخُصُّ الجملةَ والتّركيبَ يَندرجُ تحتَ الإضمارِ والحذفِ ولم يفرّقْ بينهما، كما لم ينحُ مَنحى سيبويهِ في التّعبيرِ عمّا لم يظهرْ من أركانِ التّركيبِ وهي مُرادةٌ والتّركيبُ مبنيٌّ عليها، حيثُ عبّر بالإضمارِ غالبًا ولم يُعبّر عنهنّ بالحذفِ إلّا عرضًا، وكَمَا فعلَ أبو العبّاسِ المبرِّدِ، وابنُ السَّرَّاجِ، حيثُ وجدتُهم يَقتفونَ أثرَ طريقةِ سيبويهِ في الحديثِ عمّا لم يظهرْ من أركانِ التّركيبِ، ولعلَّ أوّلَ مَن حاولَ التّفريقَ بينَ الحذفِ والإضمارِ نظريًّا هو الإمامُ السُّهَيلِيُّ[١٩]، ثُمّ ابنُ مَضَاءٍ[٢٠]، ثُمّ الزّركشيُّ[٢١].

أمّا السُّهيليُّ فقالَ: "الإضمارُ هو الخفاءُ، والحذفُ: القطعُ مِنَ الشَّيءِ"[٢٢]، وخَصَّ الحذفَ بما أمكنَ ذِكْرُهُ ثُمَ حُذِفَ لعارضٍ ما، ومثّلَ لهُ بحذفِ العائدِ المنصوبِ من الصِّلةِ، وقَصَرَ الإضمارَ على ما لم يُلفظْ بهِ من ضمائرِ الرّفعِ[٢٣]، ومَعَ هَذا لَمْ يَلتزِمْ بما قرَّرَهُ منْ فَرْقٍ، بلْ جَرَى في التّطبيقِ على ما جرى عليهِ أسلافُهُ من الاستعمالِ المترادفِ للمصطلحين، وخَصَّ التّقديرَ بما لا يقتضيهِ بِنَاءٌ، كالمصدرِ، فالمصدرُ لا يُضمرُ فيه الفاعلُ ولكنْ يقدر[٢٤].

أما ابنُ مَضَاءٍ فذكرَ أنَّ "حذاقَ النّحويينَ يُفَرِّقونَ بينَ الإضمارِ والحذفِ، فيقولون: إنّ الفاعلَ يُضْمرُ ولا يُحذف"[٢٥] ثمّ لم يُفرِّق هو بينهما، ودَعَا إلى إلغاءِ الحذفِ والتّقديرِ منْ كلّ ما لا حاجةَ إليهِ، وإلغاء كلّ محذوف لو ظهرَ لتغيّرَ الكلامُ،

كَما دعَا إلى إلغاءِ العاملِ، والعللِ الثّوَاني والثّوَالثِ، والتّمَارينِ إلى آخرِ ما دعَا إليه[٢٦]. أمّا الزّركشيُّ ففرّقَ في مطلعِ الأسلوبِ الثّاني (الحذف)[٢٧] بينَ الحذفِ والإضمارِ، فجعلَ الحذفَ "إسقاطَ جزءِ الكلامِ أو كلِّه لدليل"[٢٨] وَجعلَ الإضمارَ خاصًّا بما بقيَ أثرُهُ في اللفظِ[٢٩]، ثُمّ تحدّثَ عن حقيقةِ الحذفِ، ثمّ فائدتِهِ، فأسبابِهِ، فأدلتِهِ، فشروطِهِ، وختمَ بأقسامِهِ، ومنها حذْفُ الفاعلِ، وذكرَ فيهِ أنّ الفاعلَ لا يحذفُ إلّا في ثلاثةِ مواضعٍ، وبعدَ ذِكْرِهَا قالَ: "والحقُّ أنّهُ في المذكوراتِ مضمرٌ لا محذوفٌ"[٣٠] هذهِ محاولةٌ متميزةٌ، ولكنّ لم يُضبَطْ الفرقُ، ولم يُلتزَم بما قرره، فقد جرتْ دراستُهُ على استعمالِ المصطلحينِ مترادفينِ، يَشهدُ لذلكَ نماذجُ المحذوفاتِ التي مثَّلَ بِهَا، على أيَّةِ حالٍ يُحسَبُ لهُ فضْلُ السَّبقِ والبدايةِ.

وبعد هذه التّطْوَافةِ في كتبِ أَسْلافِي، ولّيتُ وَجْهِي شطرَ كُتبِ المصطلحاتِ، فَفي التّعريفاتِ ذكرَ الجرجانيُّ: أنّ الإضمارَ إسقاطُ الشّيءِ لا معنى[٣١]. والإضمارُ: تركُ الشّيءِ مَع بقاءِ أثرِهِ[٣٢]، و زِيَادَةٌ بِغَيْرِ تَغْيِيرٍ، وعقدَ الكفويُّ مقارنةً بينَهُ وبينَ الاشتراكِ، فَذكَرَ أنّهما سواءٌ، وأنّهما من بابِ الحذفِ والاختصارِ لكنّ الإضمار َكالمذكورِ لغةً[٣٣]. وفي موضعٍ آخرَ ذكرَ أنّ: الإضمارَ "إسقاطُ الشيءِ لفظاً لا معنى، وما تُركَ ذِكْرُهُ مِن اللفظِ وهو مرادٌ بالنِّيَّةِ والتّقديرِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَاسْأَلِ القريَةَ﴾ يوسف ٨٢ واشْترطَ للإضمارِ أن يكونَ تَمَّةَ مقدَّر، بخلافِ الإيجازِ فإنَّهُ عبارةٌ عن اللفظِ القليلِ الجامعِ للمعاني بنفسِهِ"[٣٤].

وتحدَّثَ عنْ المضْمَرِ والإضمارِ عندَ النّحاةِ، فذكرَ أنَّ المضمرَ "اسمٌ وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا... والإضمارُ عِنْدَ النُّحَاةِ: أَسْهلُ من التَّضْمِينِ؛ لِأَنَّ التَّضْمِينَ زِيَادَةٌ بتغييرِ الْوَضعِ"[٣٥].

وإذَا تجاوزْنَا هذه الحقبةَ ونظرْنا في هذا العصرِ، وجدنا دراسةً للدكتور عبدِاللهِ الخثران عن مصطلحاتِ النّحو الكوفيّ، وهي دراسةٌ جادةٌ من أفضلِ ما قرأتُ في دراسةِ المصطلحاتِ، استعرضَ فيها مصطلحاتِ النّحوِ الكوفيِّ، وشرحهَا شرحًا وافيًا، وبعد انتهائِهِ تحدَّثَ عن مصطلحاتٍ متفرقةٍ، ابتدأهَا بمَا سمّاهُ: الإضمارَ بمعنى الحذفِ، فذكرَ أنّهُ من المصطلحاتِ التي استعملَهَا الفراءُ كثيرًا، وتابعَهُ في ذلكَ الكوفيونَ، وساقَ من كلامِ الفراءِ ثلاثةَ شواهدَ، استعملَ فيها لفظَ الإضمارِ بدلَ الحذفِ، ويفهمُ من كلامِهِ أنّ الفراءَ كانَ عليهِ أنْ يعبّرَ بالحذفِ بدلَ تعبيرِهِ بالإضمارِ. وقدْ حالفَ الدكتورَ الصوابُ في الشّاهدِ الأولِ؛ لأنَّ ما فيهِ حذفٌ لا إضمارٌ، أمّا الشاهدانِ الآخرانِ فالصوابُ مع الفراءِ، حيثَ استعملَ الإضمارَ بمعناهُ الذي أراهُ هُوَ الصوابَ - بعدَ طولِ مصاحبتِي لنصوصِ سيبويهِ؛ لأنَّ المضمرَ في الأصلِ جزءٌ من التركيبِ، فمعنى التّركيبِ مرتبطٌ بِالكلمةِ المضمرةِ ويستدعِيها -، ثُمّ تحدّثَ الدكتورُ الخثرانُ عنِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ، فذكرَ أنّهُ سبقَ الفراءَ باستعمالِ الإضمارِ بمعنى الحذفِ، وذكرَ أنّ الأكثرَ عندَ سيبويهِ هُوَ استعمالُ التعبيرِ بالحذفِ، وكِلَا الأَمرينِ غيرُ صحيحين، أمّا الأولُ فالصوابُ أنّ سيبويهِ سبقَ الفراءَ وغيرَهُ فِي التعبيرِ بالحذفِ مرادفًا للإضمارِ في أبوابِ التركيبِ الجملي[٣٦] حيثُ إنّ ما لم يظهرْ من أجزاءِ التركيبِ الأساسِ يُعدُّ إضمارًا لا حذفًا، وهذا تدلّ عليه اللغةُ والاستعمالُ. أمّا الثّاني فنصوصُ سيبويهِ تنفيهِ، فلو استعرضَ الأستاذُ كتابَ سيبويهِ لوجدَ خلافَ ذلكَ فيمَا يخصُّ التراكيبَ والضمائرَ، أمّا حذفُ حروفِ المباني والزيادةِ، وما يسقطُ لعلةٍ تصريفيةٍ، فلمْ يعبرْ عنهُ سيبويهِ إلا بالحذفِ[٣٧]، وهذا أحدُ مجالاتِ التّخصصِ في الكتابِ، حيثَ كانَ تعبيرُ سيبويهِ عمَّا لم يظهرْ في التركيبِ وغيرِهِ على ثلاثةِ أضربٍ، وهي:

الضَّربُ الأوّلُ: أبوابٌ استعملَ مَعها لفظَ الإضمارِ ومشتقاتِهِ مقرونًا أو مقيّدًا بحرفِ الجرِّ كثيرًا، و رادفَهُ أو عَاقبَهُ بلفظِ الحذفِ قليلاً، وهذا في أبوابِ الفعلِ وعملِهِ والمبتدَأ وخبرِهِ والنواسخِ و معمولاتِهَا.

الضَّربُ الثَّانِي: أبوابٌ استعملَ فيها لفظَ الإضمارِ ومشتقاتِهِ وعَلامةَ الإضمارِ فَقَط، وهَذا في أبوابِ الضّمائرِ مُتّصلةً ومنفصلةً ظاهرةً ومستترةً، وأنْ المصدريَّةِ، ولم يُرادفْ بينَهُ وبينَ الحذفِ، بلْ هَذا الضَّربُ سمَّاهُ الإضمارَ دونَ قَيدٍ.

الضَّربُ الثَّالِثُ: أبوابٌ استعملَ معها لفظَ الحذفِ فقطْ ولم يستعملْ لفظَ الإضمارِ، وهيَ أبوابُ حذْفِ حروفِ المباني في الكلمةِ المفردةِ[٣٨].

وممّا ذكرهُ الدكتورُ عبدُالله في كتابِهِ القيّمِ أنّ ابنَ جنّيّ يفرقُ بينَ الحذفِ والإضمارِ، حيثُ يرى أنّ الفاعلَ لا يحذفُ، وأقولُ إن ابنَ جنّيّ كغيرِهِ من النّحاةِ- فيما اطلعتُ عليه- لا يرونَ حذفَ الفاعلِ، بل يقولونَ بإضمارِهِ، إلّا إذا كانَ الفاعلُ للمصدرِ، فهو محذوفٌ أو مقدّرٌ، وابنُ جنّيّ كباقي النّحاةِ في عدمِ التّفريقِ بينَ الحذفِ والإضمارِ، كَمَا أوضحتُ ذلكَ قبلَ أسطرٍ.

ثُمَّ أشارَ الدكتورُ إلى محاولةِ الزّركشي في وضعِ فرقٍ بينَ الحذفِ والإضمارِ، وهي محاولةٌ جيّدةٌ، كَما ذكرتُ قبلُ. ثمَّ ذكرَ ابنَ مضاء ونقدَهُ النحاةَ في عدمِ التّفريقِ بينَ المصطلحين. وذكرَ الدكتورُ عبدُالله أنّ استعمالَ مصطلحِ الإضمارِ هو الغالبُ عندَ الكوفيين، في حين يترددُ المصطلحان بنسبٍ متقاربةٍ عندَ البصريينَ والخالفينَ، ثمّ قررَ أنّ الدلالةَ اللغويةَ لمصطلحِ الإضمارِ تجعلُهُ أقربَ إلى التعبيرِ عن الحذفِ مع نيَّةِ المحذوفِ في الذّهنِ وظهورِ أثرِهِ في اللفظِ، على حين أنّ دلالةَ الحذفِ في اللغةِ تدلُّ على معنى الاطّراحِ وإبعادِ الشّيءِ، وهذا يجعلُ تصوّرَ هذه النّيّةِ أبعدَ عنِ استخدامِ

الكلمةِ في المصطلحِ، ثم خلصَ إلى أنّ دلالةَ الحذفِ مصطلحًا نحويًّا أو صرفيًّا تبدو مساويةً لدلالةِ مصطلحِ الإضمارِ، وإنْ كانت دلالتُهما اللغويةُ مختلفةً[٣٩]، وما قررهُ الدكتورُ عبدُالله جيّدٌ، وهو موافقٌ لما وصلتُ إليهِ من استعمالِ سيبويهِ، أمّا ما خَلَصَ إليه فلا أوافقُهُ عليهِ؛ لأنّ المصطلحينِ متمايزانِ في الكتابِ غالبًا، وإن كانَ النّحويّون بعدَهُ آثروا استعمالَهما مترادفينِ، ولم يهتمُوا بالتّفريقِ بينهما، وسيأتي توضيحُ المصطلحينِ كَما وردَ استعمالُهمَا في الكتاب في مبحث التّعبير والدّلالة.

وممن حاولَ التّفريقَ بينَ المصطلحينِ الدّكتورُ علي أبو المكارمِ في كتابهِ الحذفِ والتّقدير، ذكرَ أنّ النّحاةَ يُفرّقونَ بينَ الحذفِ والإضمارِ، وأنّ الإضمارَ هو استتارُ الضميرِ في الفعلِ، يقولُ: "إذ الإضمارُ أو الاستتارُ هو أن يوجدَ في الصيغةِ ما يدلُّ على المضمرِ أو المستتر. أمّا في حالةِ الحذفِ فلا يشترطُ أنْ يوجدَ في الصيغةِ ما يدلُّ على المحذوفِ، بل يمكنُ أن يفهمَ من السّياقِ وحده"[٤٠]، ثمّ ذكرَ أمثلةً على المصطلحينِ في رأيهِ، فصيغُ: ذاكر، وأذاكرُ، ونذاكرُ، تدلُّ بنفسِها على ما أسندتْ إليهِ، وكذلكَ بقيّةُ الصيغِ التي يُضمرُ فيها الفاعلُ[٤١]. وجعلَ جميعَ ما لم يذكرْ من أركانِ التّركيبِ وإضمارَ الأدواتِ من قبيلِ الحذفِ والتّقديرِ[٤٢]، فخصَّ الحذفَ بحذفِ العواملِ، وجعلَ التّقديرَ لكلِّ حذفٍ غيرِ العواملِ[٤٣]. والواقعُ أنّ ما وضعهُ أبو المكارمِ في سلكِ مصطلحِ الإضمارِ؛ لا يُمثّل منه إلا نوعًا واحدًا من صنفٍ واحدٍ من مصطلحِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ، وهو الضمائرُ، كما سيتّضحُ في محلّهِ[٤٤]. ومَا جعلَهُ من قبيلِ التّقديرِ يخالفُ ما جرى عليهِ سيبويهِ وقررَهُ في الكتابِ، وهو الذي سعى هذا البحثُ لإثباتهِ بنصوصِ سيبويهِ نفسِهِ.

وإذا انتقلنا إلى الدّكتورِ عوض القوزي في كتابهِ: المصطلحُ النّحويُّ: نشأتُهُ وتطوّرُهُ حتّى أواخرِ القرنِ الثّالثِ الهجريّ، وجدناهُ يرى أنّ سيبويهِ استعملَ

مصطلحي الإضمارَ والحذفَ بمعنى واحدٍ، فسيبويهِ – كما يرى المؤلفُ القوزيُّ- عبّرَ عن الفعلِ المحذوفِ "بصورٍ وطرائقَ كثيرةٍ، فتارةً يقولُ عنهُ: (بابُ ما يحذفُ منهُ الفعلُ لكثرتِهِ في كلامهم حتّى صارَ بمنزلةِ المثَلِ) وتارةً يصفُهُ بالإضمارِ، فيقولُ: (وممّا ينتصبُ في هذا البابِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ....) ولعدمِ استقرارهِ عَلى اصطلاحٍ واحدٍ يعودُ ثانيةً وهو يشرحُ الأمثلةَ السّابقةَ فيعللُ حذفَ الفعلِ...، ومرةً ثالثةً يسمّي حذفَ الفعلِ باسمِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ..."[٤٥] ويرجعُ القوزيُّ هذا العملَ من سيبويهِ إلى أنّ المصطلحَ لم يستقرّ عندَ سيبويهِ استقرارًا كليًّا[٤٦].

وفي كتابِ الوجوبُ في النّحو[٤٧] محاولةٌ من أجلِ التّفريقِ بين المصطلحينِ من خلالِ كتبِ النّحوِ، وكتبِ اللغةِ والمصطلحاتِ، خلاصتُها: أنّ الحذفَ "يدلُّ على أنّ جزءًا من شيءٍ اقتطع وأسقط واطّرح، بحيث لا يمكن إرجاعه، أمّا الإضمارُ فهو يدلُّ على أنّ الشّيءَ موجودٌ، ثمّ أُخفي، ولم يطّرح نهائيًّا، بل يمكنُ إظهارُهُ، فالمعنى المشتركُ بين اللفظين الزوالُ والتّواري، ولكنّ الحذفَ زوالٌ بدون عودةٍ، وتوارٍ بدون ظهورٍ مرةً أخرى، والإضمارُ زوالٌ غيرُ نهائي وتوارٍ يمكنُ أن يظهرَ، كما أنّ الإضمارَ يُحتملُ وجودُهُ مع اختفائِهِ بمعنى أنّه موجودٌ غير أنّه لا يظهر للأنظار"[٤٨]، وذكرَ مؤلفُ الكتابِ أنّ النحاةَ استعملوا الحذفَ مع الكلمةِ الّتي يحتاجُ إليها التركيبُ ووردتْ في تراكيبَ مماثلةٍ، ثم يطرأُ غرضٌ من الأغراضِ الأسلوبيةِ فتحذفُ ويستغنى عنها؛ لوجودِ ما يدلُّ عليها في التّركيبِ، أمّا الإضمارُ فحذفٌ أيضًا، ولكن غلبَ استعمالُ النحاةِ له معَ الضمائرِ[٤٩]. أمّا التّقديرُ فذكر أنّه مرحلةٌ تاليةٌ للحذفِ والإضمارِ يُتصوّرُ فيها عينُ المحذوفِ والمضمرِ، فالحذفُ والإضمارُ من اللغة، والتّقدير من النّحويين، فالتقديرُ خاصٌّ بما فرضتْهُ الصّنعةُ النّحويّةُ وإنْ لم يكن موجودًا، كتقديرِ متعلّقِ الظّرفِ

والجارِ ومجروره إذا كانا مستقرين، وكتقديرِ الفعلِ قبلَ الاسمِ المرفوعِ الذي سبقه ما يختصّ بالفعل(٥٠).

سيبويهِ ومصطلحُ الإضمارِ:

الذي وَقَرَ في ذهني بعد استعراضِ نصوصِ سيبويهِ ومدارستِها وتأمُّلها؛ أن سيبويهِ يفرّقُ بينَ الإضمارِ ومقاربِهِ الحذفِ، وأخذَ تفريقُهُ بينهما مظاهرَ:

المظهرُ الأولُ: في عنواناتِ أبوابِ الكتابِ، فعنواناتُ ما لا يظهرُ من أركانِ التّركيبِ يعبّرُ فيها بالإضمار، كقولِهِ: الإضمارُ في ليسَ وكانَ كالإضمارِ في إنّ(٥١)، وقولِهِ: ما يضمرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره(٥٢)، وغيرهما(٥٣).

ولم يتركِ التّعبيرَ بالإضمارِ إلّا في بابٍ واحدٍ، وهو: بابُ ما يحذفُ منه الفعلُ لكثرتِهِ في كلامِهم حتّى صارَ بمنزلةِ المَثَلِ(٥٤). ولعلّ السببَ في ذلكَ أنّ كونَهُ بمنزلةِ المثلِ، والأمثالُ جامدةٌ لا تتغيّرُ؛ صارَ ظهورُ الفعلِ مستحيلاً، أي من الإضمارِ الواجبِ، والإضمارُ الواجبُ بمنزلةِ المطّرحِ السّاقطِ المستغنى عنهُ الذي لا يحتاجُ إليهِ التّركيبُ، وهو الذي يعبرُ عنه سيبويهِ غالبًا بالحذف.

المظهرُ الثّاني: استعملَ لفظَ الإضمارِ في التّعبيرِ عن ما لم يظهر من أركانِ التّركيبِ الأساسِ، أي أنّ التّركيبَ مبنيٌّ عليهِ، فهو ركنٌ منهُ ولو لم يلفظْ بهِ، ففي أبوابٍ كاملةٍ استعملَ لفظَ الإضمارِ فقط في معالجةِ مسائلِهِ دونَ أنْ تُذكرَ كلمةُ حذفٍ، وفي أبوابٍ أخرى استعملَ لفظَ الإضمارِ غالباً ورادفَهُ بالحذفِ أحياناً، ولم يعبرْ بالحذفِ مفرداً إلّا في أبوابِ حروفِ المباني والزيادة وما حذف لعلة تصريفية(٥٥). فالأبواب التي عبر فيها بالإضمار في معالجة مسائله فحسب، هي:

١- بابُ الإضمارِ في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنّ (١/ ٦٩-٧٢).

٢- بابُ الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك (١/ ٧٣-٨٠).

٣- بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم (١/ ٨٠-٨٤).

٤- بابُ ما يُختارُ فيه النصبُ وليس قبلَه منصوبٌ بُنىَ على الفعل، وهو بابُ الاستفهام (١/ ٩٨-١٠١).

٥- بابُ مَا جرى من الأمر والنّهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْن عن لَفْظِكَ بالفِعل (١/ ٢٥٣-٢٥٦).

٦- باب مَا يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارهُ في غير الأمر والنّهى (١/ ٢٥٧-٢٧٣).

٧- باب مَا يكونُ مَعطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمَرِ في النيّة ويكونُ معطوفاً على المفعول... (١/ ٢٧٧-٢٧٩).

٨- بابُ مَا يكونُ المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً (١/ ٣٨٠-٣٨٤).

٩- بابٌ يكونُ المبتدأُ فيه مُضمَراً (٢/ ١٣٠).

ومن الأبوابِ التي عُبِّرَ فيها بالإضمارِ فحسبُ غيرِ أبوابِ الفعلِ؛ أبوابُ الضَّمائرِ وهي ما أسماها بالإضمارِ، وفيها عبّرَ عن غيرِ الظاهرِ منها: بالإضمارِ بغيرِ علامةٍ، أو بالمضمرِ أو بالضميرِ، ولم يعبّرْ عنها بالمحذوفِ إطلاقًا.

أمّا الأبوابُ التّي عبّرَ فيها بالإضمارِ ورادَفهُ بالحذفِ أحيانًا، وَهِيَ أبوابُ الفعلِ المضمرِ المتروكِ إظهارُهُ، وبابُ إضمارِ الخبر، فهي:

١- بابُ ما يَنْتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه استغناءً عنه (بابُ ما جَرى منهُ على الأمرِ والتّحذيرِ ١/ ٢٧٣).

٢- بابٌ يُحْذَفُ منهُ الفعلُ لكثرتِهِ في كلامِهم حتّى صارَ بمنزلةِ المَثَلِ (١/ ٢٨٠) – وهذا هو البابُ الوحيدُ الذي ذَكرَ في عنوانِهِ كلمةَ حذفٍ.

٣- بابُ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه في غيرِ الأمرِ والنَّهى (أ) في الحالِ (١/ ٢٩٠)، (ب) في النداءِ (١/ ٢٩١)، (ج) بعدَ (أمّا) ١/ ٢٩٣، و(إمّا) (١/ ٢٩٤).

٤- بابُ ما يُنْصَبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُهُ (سَقياً وَرْعياً) (١/ ٣١١).

٥- بابُ مَا أُجْرِيَ مُجرى المَصادرِ المَدْعُوِّ بِها من الصِّفاتِ، ودَلكَ قَولُكَ: "هَنِيئاً مَرِياً" (١/ ٣١٦، ٣١٩، ٣١٨).

٦- بابُ أيضًا من المصادر ينتصبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ (يقصدُ المصادرَ غيرَ المتَصرّفةِ كسُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، ورَيْحانه) (١/ ٣٢٢).

٧- بابُ ما ينتصبُ فيه المصدرُ كانَ فيه الألفُ واللامُ أوْ لَمْ يكنْ فيهِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه (ما أنتَ إلاّ سَيراً، وإلاَّ سَيراً سَيْراً) (١/ ٣٣٥).

٨- بابٌ من الابتداءِ يُضمَرُ فيه ما يُبْنى عَلى الابتداءِ (يقصدُ إضمارَ الخبرِ) (٢/ ١٢٩).

أمّا الأبوابُ التي عبّرَ فيها بكلمةِ الحذفِ ومشتقاتِها فقطُ فهي الأبوابُ التّي تحدّثَ فيها عن حذفِ حروفِ المباني[٥٦] وما نُزِّلَ منزلةَ الحرفِ كعجزِ المركبِ، وتاءِ التأنيثِ[٥٧]، وما حُذِفَ من أجلَ التّرخيمِ[٥٨] وحروفِ الزيادةِ[٥٩] وما حُذِفَ لعلةٍ تصريفيّةٍ[٦٠]، وأبوابُ التّصريفِ بعامّةٍ[٦١]، وما كانَ فضلةً من روابطِ الصّلةِ[٦٢].

فسيبويهِ عبّرَ عنِ الجزءِ الذي لمْ يظهرْ من التّركيبِ النّحويّ الاسْمي والفِعلي، والأدواتِ التي تؤثّرُ في ألفاظِهِ بالإضمارِ ومشتقاتِهِ، فيقولُ: المنصوبُ على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ، أوْ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، على إضمارِ المبتدأِ، على إضمارِ الخبرِ... إلخ، ولَمْ يَقُلْ على حَذْفِ كَذَا، ... إلخ.

وهَذَا التَّعبيرُ في الكتاب في غايةِ الدِّقةِ، وَفِيهِ من الإِيْحَاءَاتِ ما فيهِ، فَلَو كَانَ يَرى الإضمارَ حذفًا فَمَا الذي يمنعُهُ منَ التّعبيرِ بهِ، وبخاصةٍ أنَّ هذهِ الكلمةَ استعملَها في كتابِهِ في مواضيعَ خاصةٍ، هَذَا مِنْ جِهةٍ، ومِنْ جهةٍ أُخرى أنّ في ذلكَ تناقضًا ظاهرًا؛ إذْ كيفَ يكونُ المحذوفُ مستعملاً إظهارُهُ؟!.

أو يكونُ في ذلك عَيٌّ؛ إذْ كيفَ يكونُ على حذفِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ؟! ومِمّا يجدرُ ذكرُهُ أنَّ النّحويين بعدَ سيبويهِ من لدنِ المبردِ[٦٣] وابنِ السّراجِ[٦٤] والسِّيرافيِّ[٦٥]، بلْ والفراءُ[٦٦] من الكوفيين، قدِ إلتزموا طريقةَ سيبويهِ، فالتزموا لفظَهُ في الأبوابِ السّابقةِ، لفظَ الإضمارِ معَ ما لمْ يظهرْ من أركانِ التّركيبِ، وقد فَطِنُوا لِمرادِهِ، ويُلحظُ أَنَّهُ كُلّما بَعُدَ العهدُ بسيبويهِ وطالتْ الفترةُ الزمنيّةُ بينهُ وبينَ النّحويين ابتعدَ التّعبيرُ النّحويُّ عن تعبيرِ سيبويهِ، وتغيّرَ اللفظُ والأسلوبُ، والعكسُ صحيحٌ، وهَذا ما رأيتُهُ في أسلوبِ المبردِ وابنِ السّراجِ والسّيرافيّ، وتعبيرِهم وألفاظِهم، ثُمّ بَدَأَ يتوارى لفظُ الإضمارِ الذي شاعَ عندَ هؤلاءِ تبعًا لسيبويهِ شيئًا فشيئًا حتّى وجدناهُم يؤثرون لفظَ الحذفِ على لفظِ الإضمارِ، وهذا ما وجدتُهُ في المفصلِ للزمخشريّ، حيثُ خالفَ سيبويهِ في بابِ المبتدأِ والخبرِ، فاستبدلَ الحذفَ بالإضمارِ[٦٧]، في حينِ أنّهُ في أبوابِ إضمارِ الفعلِ التزمَ طريقةَ سيبويهِ إلى حدٍّ كبيرٍ[٦٨] ثُمّ نَجدُه اختلفَ بنسبٍ متفاوتةٍ عندَ أبي البركاتِ الأنباريِّ والعُكبريّ[٦٩]، فإذَا وَصلْنا إلى ابنِ الحاجبِ في كافيتِهِ وجدْنَا لفظَ الإضمارِ يتوارى خلفَ الحذفِ في أبوابِ المبتدأِ والخبرِ وأبوابِ إضمارِ الفعلِ، فلا يظهرُ إلّا قليلاً[٧٠].

ويبدو أنّ ما سارّ عليهِ ابنُ الحاجبِ قدْ دَاعَ في تآليفِ النّحاةِ من بعدِهِ، حيثُ توافرَ على شرحِ مقدمتِهِ الكافيَةِ أَئمّةُ النّحويينِ في زمنهِ وبعدِهِ، كابنِ يعيشَ، وابنِ الخبازِ الموصليِّ وهُما معاصرانِ لهُ، وابنِ مالكٍ، والرّضيِّ، وشَرحَها هو نفسُه، وتجاوزتْ شروحُها على ما أحْصَى محققُها مئةَ شرحٍ[٧١]، ولا يخفَى تأثيرُهَا الكبيرُ في مؤلفاتِ الخالفينَ كابنِ مالكٍ الذي وجّهتْ تآليفُهُ الدّراساتِ النّحويةَ قرونًا استمرتْ إلى يومِ النَّاسِ هَذا، وبخاصةٍ أنّ ابنَ مالكٍ نفسَهُ كانَ تلميذًا لابنِ الحاجبِ[٧٢].

أقولُ من هُنا استُبدِلَ لفظُ الحذفِ بالإضمارِ واسْتُعملا مترادفينِ مَعَ غلَبةِ الحذفِ على الصّورةِ التي عرفناها في مؤلفاتِ العلماءِ زمنَ ابنِ الحاجبِ ومن بعدَه، أمّا سيبويهِ فكانَ يَخُصُّ كلَّ قَبيلٍ بلفظٍ، ولا يرادفُ بينهما إلّا على سبيلِ التّجوّزِ، على ما وصفتُ سابقًا.

فبتتبعي نصوصَ الكتابِ وتأمُّلِها وما وجدتُهُ من إيثارِ التّعبيرِ بالإضمارِ في مواطنِ والحذفِ في أُخَرَ، أقولُ: لا يخلو استعمالُ سيبويهِ لمصطلحِ الإضمارِ في أبوابِ الأفعالِ والمبتدأِ والخبرِ من احتمالينِ:

الأول: أنّ سيبويه يقصدُ بالإضمارِ ما لمْ يظهرْ من أركانِ التّركيبِ الأساسِ مع إرادتِهِ وبناءِ التّركيبِ عليهِ مَعَ بقاءِ أثرِهِ، فاستعمالُهُ لفظَ الإضمارِ عن قصدٍ وإرادةٍ وإدراكٍ لِمدلُولهِ، ومِنْ هُنا تكونُ مرادفتُهُ بالحذفِ غيرَ مقصودةٍ، وإنّما وردتْ عفو الخاطرِ لا قصدًا، وبخاصةٍ أنّهُ قدِ اطَّردَ استعمالُهُ في جميعِ عنواناتِ الأبوابِ المذكورةِ، ومعالجةِ مسائلِها.

الثاني: أنّهُ استعملَ لفظَ الإضمارِ عفوًا لا قصدًا، وأنّهُ إنّما يريدُ به الحذفَ، أيْ الشّيءَ المطَّرحَ غيرَ المرادِ، والسّاقطَ غيرَ المعتدِّ بهِ، ولِذلكَ كانَ إردافُهُ بالحذفِ عنْ قصدٍ، يسدُّ أحدهُمِا مَسدَّ الآخرِ، فلا تمايُزَ في ذهنِهِ ولا تغايرَ!!!.

والذي أطمئنُّ إليه، وأعتقدُهُ الاحتمالُ الأولُ، للأمورِ الآتيةِ:

الأول: أنّ الكلمةَ المضمرةَ جزءٌ أساسٌ من التّركيبِ، أيْ مسندٌ ومسندٌ إليهِ، فتحددَ موقعُها في التّركيبِ، وتحددتْ وظيفتُهَا، ولا يليقُ بركنٍ أساسٍ في التّركيبِ الاطّراحُ، والاسقاطُ، وعدمُ الاعتدادِ بهِ.

ولَنَا في قولِ النحويين: إنّ الفاعلَ غيرَ الظّاهرِ مضمرٌ لا محذوفٌ؛ دليلٌ وحجةٌ، فما سببُ تخصيصِهِمْ الفاعلَ بعدمِ جوازِ حذفِهِ دونَ أركانِ التّركيبِ الأخرى؟ ، أليس المبتدأُ والخبرُ والفعلُ أركانًا أسسًا من التّركيبِ؟ وليس قولُهم بأنّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ بدليلٍ كافٍ لتخصيصِهِ بالإضمارِ دونَ مثيلاتِهِ! فكما أنّ الرّكنَ الثّاني منَ التّركيبِ الفعليّ لا يجوزُ حذفُهُ، وإذا لَمْ يظهرْ فهو مضمرٌ، فكذلكَ باقي أركانِ التّركيبِ الأخرى: الفعلُ من التّركيبِ الفِعليّ، والمبتدأُ والخبرُ من التّركيبِ الاسميّ، فإذا لَمْ تظهر في التّركيبِ فَهِيَ مضمرةٌ لا محذوفةٌ. وكثيرًا ما رأينا النّحاةَ مَعَ تصريحِهِم أنّ الفاعلَ مضمرٌ يعبرونَ عن عدمِ ظهورِهِ بالحذفِ، فهل تعبيرُهم هذا يُعدُّ حذفًا بالمعنى الاصْطلاحي، أوْ أنّ هذَا تجوّزٌ في التّعبيرِ، وجرى على ألسنتِهم عفوًا لا قصدًا؟ فإن كانَ الثّاني، فكذلكَ ما جَرى على لسانِ سيبويهِ من التّعبيرِ بالحذفِ عن المُضمرِ من أركانِ التّركيبِ الأساسِ هو مِنَ العفوِ لاَ مِنَ القَصْدِ.

الثّاني: أنّ في التّركيبِ أثرًا باقيًا للكلمةِ المضمرة، إمّا معمولاً لهَا: مرفوعًا أو منصوبًا، وإمّا موقعَها المخصصَ لهَا، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ لكلمةٍ هذا شأنُها أنْ تكونَ مطرحةً غيرَ مرادةٍ.

الثّالث: أنّ سيبويهِ قدِ استعملَ لفظَ الحذف في كتابهِ في مواضعَ متعددةٍ، بلْ قَد جمعَ بينهُ وبينَ لفظِ الإضمارِ في قولهِ: "وإنّما يقبحُ حذفُ الفعلِ وإضمارُهُ بعدَ حروفِ الاستفهامِ؛ لمضارعتِها حروفَ الجزاءِ."(٧٣) ؛ ليبيّنَ أنّه يقبحُ الحذفُ - وهو الإسقاطُ ألبتّة، والتّركُ نهائيًّا، وخلو التّركيبِ من الفعلِ- بعدَ حروفِ الاستفهامِ، وكذلكَ يقبحُ الإضمارُ وهو عدمُ الظّهورِ معَ وجودِ أثرهِ وما يدلُّ عليه؛ لأنّ التركيبَ مبنيٌّ على الفعلِ، فلا يستغني التّركيبُ عن الفعلِ ظاهرًا محسوسًا أو مضمرًا غيرَ محذوفٍ؛ لأنّ الجزاءَ والاستفهامَ يختصّانِ بالفعلِ. يصدّقُ ذلكَ قولُ سيبويهِ في آخرِ فقرةِ النّصِّ السّابق: "لأنّ الأمرَ والنّهيَ لا يكونانِ إلّا بالفعلِ، فلا يستغنى عن الإضمارِ إن لم يظهر."(٧٤) فلو كانتْ الكلمتانِ بمعنى واحدٍ، أو أنّه يقصدُ بالإضمارِ الحذفَ فلماذا لمْ يستعملْ سيبويهِ الحذفَ مباشرةً فيعبِّرُ بهِ وهُوَ الإمامُ الدقيقُ الحاذقُ، وإنّي لأنزّهُ حكمةَ سيبويهِ ودقّتَهُ عنِ استعمالِ الألفاظِ كَيفمَا اتّفقَ.

الرّابع: وَقعتْ لي – بحمدِ اللهِ – من كلامِ سيبويهِ نصوصٌ نفيسةٌ تدعّمُ ما ظهرَ لي صوابُهُ، بعضُهَا قطعيُّ الدِّلالةِ، وبعضُها غالبٌ، على أنّ الإضمارَ يقصدُ بهِ سيبويهِ ما لا يظهرُ من أركانِ التّركيبِ، وليسَ السّاقطَ المطّرحَ غيرَ المرادِ. و هَذهِ بعضُ النّصوصِ التي تنصُّ على ما أقولُ:

أوّلُها نصٌّ نفيسٌ في أولِ الكتابِ، حدّدَ فيه أنواعَ المحذوفاتِ في الكلامِ، فَقَالَ في بابِ ما يكونُ في اللفظِ من الأعراضِ:

"اعلمْ أنّهم ممّا يَحذفونَ الكلمَ وإنْ كانَ أصلُه في الكلامِ غيرَ ذلكَ، ويحذفونَ ويعوِّضونَ، ويَستغنونَ بالشّيءِ عن الشّيءِ الذي أصلُهُ في كلامِهِمْ أن يُستعملَ حتَّى يصيرَ ساقطاً - وسترى ذلك إن شاءَ اللهِ -.

فما حُذفَ وأصلُهُ في الكلامِ غيرُ ذلكَ. لَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلكَ. وأمّا استغناؤُهُمْ بالشّيءِ عنِ الشّيءِ فَإنَّهم يقُولونَ: يَدَعُ، ولا يقُولونَ: وَدَعَ، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشْباهُ ذلكَ كثيرٌ. والعوضُ قولُهم: زَنادِقَةٌ وزناديقُ، وفَرازِنةٌ وفَرازِينُ، حَذفُوا الياءَ وعَوّضُوهَا الهاءَ. وقولُهم: اسْطاعَ يُسْطيعُ، وإنّما هِيَ أَطاعَ يُطيعُ، زَادُوا السّينَ عِوضًا مِنْ ذَهَابِ حركةِ العينِ مِنْ أَفْعَلَ. وقولُهُم اللّهُمَّ، حَذفُوا يَا وألْحقُوا الميمَ عِوضاً[٧٥].

فَكُلُّ المحذوفاتِ التّي ذكرَهَا ـــ رحمَهُ اللهُ! ـــ هي أَحْرفٌ من بِنيةِ الكلمةِ، وكذلكَ التَّعويضُ: حرفٌ بدلَ حرفٍ، فلو كانَ الحذفُ ينطبقُ عَلى التّركيبِ وأجزائِهِ لذكرَ لهُ مثالاً، أوْ أشارَ إلى ذلكَ إشارةً يسيرةً.

ثاني هذهِ النّصوصِ القطعيّةِ قولُهُ –رحمَهَ اللهُ!– "واعلمْ أنَّهُ ليسَ كُلُّ حرفٍ يَظْهَرُ بعدَه الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكنَّكَ تُضمِرُ بعدَ مَا أَضمرتْ فيه العربُ مِنَ الحروفِ والمَواضِعِ، وتُظهِرُ ما أظهَرُوا، وتُجْرِى هذهِ الأشياءَ التّي هِيَ عَلى ما يَستخفُّون بمنزلةِ ما يَحذفونِ من نفسِ الكلامِ ومما هو في الكلامِ عَلى ما أَجرَوْا، فليسَ كلُّ حرفٍ يحذفُ منه شَيءٌ ويُثْبَتُ فيهِ، نحوُ: يَكُ ويَكُنْ، ولم أُبَلْ وأُبالِ، لم يَحملْهُم ذاكَ على أنْ يَفعلُوهُ بِمثلِهِ، ولا يحملُهُم إذا كانُوا يُثْبِتُونَ فيقولُون في مُرْ: أُومُرْ، أنْ يقولُوا في خُذْ: أُوخُذْ، وفى كُلْ: أُوكُلْ. فقِفْ عَلى هَذهِ الأشياءِ حيثُ وقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ"[٧٦].

إذنْ الإضمارُ غيرُ الحذفِ، فهم يضمرونَ أركانًا ولا يحذفونَهَا، ويحذفونَ أشياءَ ولا يضمرونها، فما يضمرون يختلفُ عن مَا يحذفون، والمضمرُ مثلُ المحذوفِ في عدمِ وجودِه لفظًا في التّركيبِ، وليس مثلَه في عدمِ الاعتدادِ بهِ، واطراحِه ونسيانِه.

فَلا أظنُّ بعدَ قولِ سيبويهِ هَذَا أن يقولَ قائلٌ: إنَّ سيبويهِ لَمْ يفرقْ بينَ المُصطلحَين. ومظاهرُ الاسْتدلالِ بهذَا النَّصّ:

١- قولُهُ: ليسَ كلُّ حرفٍ يَظْهَرُ بعدَهُ الفِعلُ يُحْذفُ فيهِ الفِعلُ، ولَكنَّكَ تُضمِرُ بعدَ مَا أَضمرتْ فيه العربُ. فالفعلُ لا يحذفُ بعد الأداةِ الملازمةِ لهُ، والمختصةِ به، ولكنْ يضمرُ بعدها؛ لِتَحدُدِ مكانِ الفعلِ بعدَ الأداةِ المختصةِ به والملازمةِ لهُ، فلا يضير أن يُذكرَ أو يضمرَ، لكنْ لا يحذفُ؛ لأنّ الحذفَ الاستغناءُ عنه، و عدمُ الاعتدادِ به.

٢- وتُجْرِى هِذهِ الأشْياءَ التّي هِي على ما يَستخفُّونَ بمنزلةِ ما يَحذفُونَ من نفسِ الكلامِ...، فقولُهُ تُجري هذهِ: أي ما تُضمِرُ لرغبتِهِمْ في الاسْتخفافِ مُجْرَى مَا يَحذفُونَ مِن حروفِ الكلمةِ، يقيسُ إضمارَ أركانِ التّركيبِ على حذفِ بعضِ حروفِ الكلمةِ، فكما يحذفونَ بعضَ الأحرفِ من الكلمةِ للعلمِ بها، وتحددِ مكانِها، يضمرون بعضَ الأركانِ للعلمِ بها وتحددِ مكانها.

٣- قولُهُ: "فليسَ كلٌ حرفٍ يحذفُ منهُ شيءٌ ويُثْبَتُ فيهِ، نحوُ: يَكُ، ويَكُنْ، ..." إلخ، فليسَ إضمارُ الأركانِ وحذفُ الحروفِ بِهَوى المتكلّمِ ورغبتِهِ، يُضْمرُ كَيفَما شاء، ويُظهرُ كَيفَما اتّفقَ لهُ، بلْ يَلتزمُ بِما وَرَدَ، ويتّبعُ سننَ العربِ، أوْ كَما قالَ: " فقفْ على هَذهِ الأشياءِ حيثُ وقَفُوا تُمّ فَسّرْ".

ثالث هَذهِ النّصوصِ، قولُهُ: "ولَو بمنزلةِ إنْ، لا يكونُ بعدَها إلاّ الأَفعالُ؛ فإنْ سقطَ بعدَها اسمٌ ففيهِ فِعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضعِ تُبْنَى عليهِ الأَسماءُ. فلو قلتَ: أَلاَ ماءَ ولو بارداً، لم يحسنْ إلاَّ النصبُ، ..."[٧٧]. إذْ تحددَ مكانَ الفعلِ وعُلم محلّهُ، فساغَ إضمارُهُ؛ فلمّا عُلمَ وعُرفَ أنّ هذا المكانَ لا يَحلُّ فيه إلّا الفعلُ، فلا بأسَ إذن بإضمارِهِ، لحضورِهِ في ذهنِ السّامعِ أو القارئِ، ومعرفتِهِ الدّقيقةِ بِهِ، ولأمرٍ آخرَ وهو الاختصاصُ والتّلازمُ بينَ الكلماتِ في التّركيبِ، إذْ تحددُ أماكنِ الكلماتِ، تبعًا

لوظائفها فيه، وهذا يُتيحُ سَعة التّصرُّفِ في الكلامِ في حدودِ ما استقرَّ في اللغـة. فهـذا إضمارُ الكلمِ، وبهذا عُلم أنّ الاسمَ إذا وليَ أداةً لا تخـتصُّ بـه أنّـهُ مـبنيٌّ علـى فعـلٍ مضمرٍ و ركنٍ أشدَّ لهُ دورُهُ وأَثرُهُ في التَّركيبِ.

رابع هَذهِ النّصوصِ التّي تقطعُ بمرادِ سـيبويهِ بالمضـمرِ بِأنّـهُ غـيرُ الظّـاهرِ، مَـعَ إرادته وبناء التركيب عليه، وليسَ المحذوفَ؛ قَولُه: " وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ مـن العـربِ وممّنْ يُوثقُ به، يَزْعُمُ أنّهُ سَمِعَها من العربِ. مِن ذلكَ قولُ العربِ في مَثَلٍ من أمْثالِهم: "اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً" إذَا كانَ يدعو بذلكَ على غَنمِ رجُلٍ. وإذَا سألتَهم مَا يَعْنُـونَ قَـالوا: اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيهَا ضَبُعًا وذئبًا. وكُلُّهم يُفَسِّرُ ما يَنْـوِى. وإنَّمـا سَـهُلَ تفسـيرُه عندَهم؛ لأنَّ المضمَر قدْ استُعملَ في هذا الموضعِ عندَهُم بإظهارٍ..."[٧٨].

فقوله: كُلُهم يُفسِّر ما يَنوي... يقْطَعُ بأنَّهُ أضمرَ الفعلَ وهُوَ مَنويٌّ عندَهُ حاضرٌ في ذهنِهِ، لا مطّرحٌ ساقطٌ.

ومِن تتبعي نصوصَ الكتابِ في أبوابِ إضمارِ الفعلِ وإضمارِ المبتدأِ والخبرِ وما كَانَا أصلَهُ؛ وجدتُ أنَّهُ لمْ يُرادِفِ الإضمارَ بالحذفِ إلّا في الإضـمارِ الواجـبِ، ولـيسَ ذلكَ دائمًا، بل في أحدِ هذهِ الأبوابِ لم يستعملْ لفظَ الحذفِ مطلقًـا كَمَـا في" بـاب مـا يكونُ المصدرُ فيه توكيدًا لنفسِهِ نصبًا "[٧٩] والبابِ الذي يَليهِ وهُوَ " بابُ ما ينتصبُ مـن المصادرِ لأنّهُ حال"[٨٠] فَذكَرَ في الأولِ إضمارَ الفعـلِ، وذكـرَ في الثّـاني إضـمارَ المبتـدأِ حينًا، والخبرِ حينًا آخرَ، ولم يَجْرِ لكلمةِ الحذفِ ذكرٌ.

فلا يُمكنُ أن يكونَ مرادُهُ بالحذفِ في الأبوابِ التّي ذكرَ فيهـا الحـذفَ؛ المعنـى الاصطلاحيَّ؛ لأنّهُ في كلِّ بابٍ رَادفَ الإضمارَ فيهِ بِالحذفِ بَيّنَ أسبابَ الإضمارِ، كـَكثرةِ استعمالِهِ في الكلامِ، أو لعلمِ المخاطبِ بِهِ، أو صارَ بدلاً من الفعلِ.

وفي الكتابِ من النّصوصِ غيرِ هَذهِ ما يَدلُّ عَلى قَصدِهِ ومُرادِهِ، ولَولا الإِطالـةُ لنقلتُها، ولكنْ أحيلُ القارئَ الكريمَ إليها في مكانِهَا من الكتابِ[٨١].

التّعبيرُ والدِّلالةُ:

المتصفّحُ لكتابِ سيبويهِ يَرى لفظَ الإضمارِ ومشتقاتِهِ يتردّدُ كـثيرًا، فمِـن تعـبيرٍ بالإضــمارِ، إلى تعـبيرٍ بالمضــمرِ، والضّــميرِ، وعلامــةِ الإضــمارِ، وعلامــةِ المضــمرِ، والمضمرين، إلى أضمرَهُ ويُضمرُهُ....

وقد تكررتْ هذهِ الألفاظُ ونحوُها في الكتابِ كثيرًا، وقدْ أحصيتُ من مواضعِهَا ثلاثمئةٍ وثمانيةً وأربعينَ موضعًا، فقد ورد لفظُ الإضمارِ في الكتابِ معرفًا بأل اثنـتينِ وستينَ مرةً، في ج١ ورد أربعَ عشرةَ مرةً، وفي ج٢ وردَ تسعًا وعشـرينَ مـرةً، وفي ج٣ وردَ سبعَ مراتٍ، وفي ج٤ ورد اثنتي عشرةَ مرة، وورد مجـردًا مـن ألْ نكـرةً أو مضـافًا اثنتينِ وسبعينَ مرةً، في ج١ ستًّا وثلاثين مرةً، وفي ج٢ تسعَ عشرةَ مرةً، وفي ج٣ ثلاثَ عشرةَ مرةً، وفي ج٤ أربعَ مراتٍ، وورد لفـظ أضـمرَ تسـعَ عشـرةَ مـرةً، في ج١ تسـعَ مراتٍ، وفي ج٢ تسعَ مـراتٍ، وفي ج٣ مـرةً واحـدةً، وورد لفـظ أضـمرتَ في ثمانيـة وعشرينَ موضعًا، في ج١ ستَّ عشرةَ مـرةً، وفي ج٢ ثمـانيَ مـراتٍ، وفي ج٣ مـرتين، وكذلك في ج٤، وورد لفظ تُضْـمِرُ في ثلاثـة وثلاثـينَ موضـعًا، في ج١ ثمانيَـةَ عشـرَ موضعًا، وفي ج٢ في ثمانيةِ مواضعَ، وفي ج٣ في سبعَةِ مواضعَ، وورد لفـظُ يُضـمرُ في واحدٍ وثلاثينَ موضعًا، في ج١ في أربعةَ عشرَ موضعًا، وفي ج٢ في أحدَ عشرَ موضعًا، وفي ج٣ في خمسةِ مواضـعَ، وفي ج٤ في موضـعٍ واحـدٍ، وورد لفـظُ مُضْـمَرٍ في تسـعةٍ وعشرينَ موضعًا، في ج١ في ستةَ عشرَ موضعًا، وفي ج٢ في عشرةِ مواضعَ، وفي ج٣ في ثلاثةِ مواضـعَ، ووردَ لفـظُ المُضْـمَر في سـتةٍ وسـتينِ موضـعًا، في ج١ اثـنينِ وثلاثـينَ موضعًا، وفي ج٢ في ستةٍ وعشـرينَ موضـعًا، وفي ج٣ في أربعـةِ مواضـعَ، وفي الرابـعِ

مثلُها، ووردَ لفظُ المُضْمَرينَ في ستةِ مواضعَ، في ج١ في موضعٍ واحدٍ، وفي ج٢ في خمسةِ مواضعَ، وورد لفظُ الضميرِ معرفًا بألْ في موضعٍ واحدٍ، ومجردًا من ألْ وغيرَ مضافٍ في موضعٍ واحدٍ، ووردَ مضافًا للاسمِ الظاهرِ في ثلاثةِ مواضعَ، وفي موضعٍ واحدٍ مضافًا للضميرِ، ويريدُ بالضّميرِ في هذه المواضعِ الضمائرَ، ووردَ مضافًا للضميرِ في موضعٍ واحدٍ يريدُ به السِّرِ، كما وردَ تضمرُها مرتين في ج٣، وتضمرُه ثلاثَ مراتٍ، في ج١ مرتين، وفي ج٢ مرة واحدة، وأضمره مرتين، في ج ١، و ج ٣، وأضمرها مرة واحدة في ج١[٨٢].

وهذه أمثلةٌ على استعمالِ سيبويهِ لهذهِ التّعبيراتِ، مُتبَعة بتوضيحِ ما تدلُّ عليه:

١- فمِن استعمالِهِ اللفظَ الرّئيسَ -إنْ صحَّ التّعبيرُ- وهُوَ الإضمارُ، قولُ سيبويهِ: "هذا بابُ الإضمارِ في ليسَ وكانَ كالإضمارِ في إنّ، إذا قلتَ: إنّهُ من يأتِنا نأتِهِ، وإنّهُ أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ.

فمنْ ذلكَ قولُ بعضِ العربِ: ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ. فلَولا أنّ فيهِ إضمارًا لم يَجُزْ أنْ تذكرَ الفعلَ ولم تعملْهُ في اسمٍ، ولكن فيه الإضمارُ مثلُ مَا في إنّهُ ..."[٨٣].

٢- ومنه قولُه: "هذا بابُ مَا جَرَى من الأَمرِ والنَّهْي عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المُسْتَعْمل إِظهارُهُ إذا علمتَ أنَّ الرَّجلَ مستغنٍ عنْ لفظِكَ بالفعلِ، وذلكَ قولُكَ: زيداً، وعمراً، ورأسَهُ. وذلكَ أنّكَ رأيتَ رجلاً يَضْربُ أو يشتُمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عملِه أن تلفظَ لهُ بعملِهِ، فقلت: زيداً، ..."[٨٤].

٣- وَمِنَ التَّعبير بمشتقاتِ الإضمارِ (تُضْمِرُ، مُضْمَر) قولُهُ -رحمَهُ اللهُ!-: " لا تكونُ لاتَ إلا مَعَ الحينِ، تُضمرُ فيها مرفوعًا وتنصبُ الحينَ؛ لأنّهُ مفعولٌ بهِ، ولم تَمَكّنْ تمكُّنَهَا، ولم تُستعملْ إلا مُضمراً فيها، ..."[٨٥].

٤- ومن اِستعمالِ لفظِ المضمرِ، قولُهُ: "وهذه حججٌ سُمعتْ من العربِ وممن يُوثَقُ بهِ، يزعمُ أنّهُ سمعَها من العربِ. من ذلكَ قولُ العربِ في مثلٍ من أمثالِهم: "اللهمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا" إذَا كَانَ يَدْعُو بذلكَ على غَنَمِ رجلٍ، وإذَا سألتَهُمْ ما يَعنُون؟ قالُوا: اللهمَّ اجْمعْ، أو اِجْعل فيها ضَبُعًا وذئبًا، وكلُهم يفسّرُ ما ينوى. وإنّما سَهُلَ تفسيرُهُ عندَهم؛ لأنّ المضمرَ قدْ استُعملَ في هذا الموضعِ عندهم بإظهارٍ..."[٨٦].

٥- ومن استعمال لفظِ أضمرَ، قولُه بعدَ أنّ ذَكَرَ بيتيّ عمرو بن شأس[٨٧]:

بنى أسدٍ هلْ تعلمونَ بلاءَنا ... إذا كانَ يومًا ذا كواكبَ أشنعا

إذا كانتْ الحُوّ الطوالُ كأنّما ... كَساها السّلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

"أضمرَ لعلمِ المخاطبِ بما يَعنِي، وهو اليومُ. وسمعتُ بعضَ العربِ يقولُ: أشنعا ويرفعُ ما قبلَه، كأنه قال: إذَا وَقَعَ يومٌ ذُو كواكبَ أشنعا"[٨٨].

٦- ومن استعمال أضمرت، تضمرُ، المضمر، أَضْمرَ، قوله في حديثِهِ عن بابِ التّنازعِ: "... أو تحملُهُ على البدلِ، فتجعلُه بدلاً من المضمرِ، كأنّكَ قلتَ: ضربتُ وضربنى ناسٌ بنو فلانٍ، وعلى هذا الحدّ تقولُ: ضربتُ وضربني عبدَ الله، تُضمرُ في ضربني، كما أضمرتَ في ضربوني.

فإن قلتَ: ضربني وضربتُهم قومُك، رفعت؛ لأنك شغلت الآخر فأضمرتَ فيه، ..."[٨٩].

٧- ومن استعمال علامةِ الإضمارِ، قولُهُ: "لم يكونُوا ليحذفُوا الألفَ لأنّها علامةُ الإضمارِ..."[٩٠].

٨- ومن استعمال لفظِ ضميرٍ، قولُهُ: "وإذا قلتَ: ضربُوني وضربتُهم قومَك، جعلتَ القومَ بدلاً من هُم؛ لأنّ الفعلَ لا بدَّ لَهُ من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعةِ الواوُ..."[٩١].

٩- ومِن استعمالِ لفظِ الإضمارِ، للدّلالةِ على الضّميرِ المنفصلِ، قولُهُ: "هَذا بابُ مَا يكونُ مضمراً فيه الاسمُ متحولاً عن حالِهِ إذَا أَظهرَ بعدَهُ الاسمَ، وذلكَ لولاكَ ولولاي، إذَا أضمرتَ الاسمَ فيه جَرّ، وإذَا أظهرتَ رَفَعَ. ولو جَاءتْ علامةُ الإضمارِ على القَيَاسِ لقلْتَ: لولا أنتَ، ..."[٩٢].

١٠- ومن استعمالِ لفظِ الإضمارِ للدلالةِ على الضّمائرِ قولُهُ: "المعرفةُ خمسةُ أشياءَ: الأسماءُ التي هي أعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ، إذا لم ترِدْ معنى التنوين، والألف واللام، والأسماءُ المبهمة، والإضمار... وأمَّا الإضمارُ فنحو: هو، وإيّاهُ، وأنتَ، وأَنا، ..."[٩٣].

ففي هذه النّصوصِ ونحوِهَا ظهرتْ تعبيراتُ سيبويهِ -رحمهُ اللهُ!- عن هذا المصطلحِ، وكلُّها أوجهٌ متعددةٌ لحقيقة واحدة، هي مصطلحِ الإضمارِ.

أمّا دلالةُ هذه التّعبيراتِ في هذه النّصوصِ وغيرِها فهِيَ تدورُ حولَ شيئينِ رئيسينِ، هُما:

الأوّلُ: الضّمائرُ بأنواعِهَا، ظاهرةً ومستترةً، متّصلةً ومنفصلةً.

الثّاني: الاستتارُ والخفاءُ وعدمُ الظّهورِ مع نِيَّةِ المستترِ وبناءِ التّركيبِ عليهِ.

ونصوصُ سيبويهِ قدْ تحملُ الدّلالتينِ مجتمعتين، فيقصدُ بالإضمارِ: الضّمائرَ، والخفاءَ والاستتارَ وعدمَ الظّهورِ مَعَ نِيَّةِ اللفظِ غيرِ الظّاهرِ، وهَذا ظهرَ في نصوصٍ كثيرةٍ، منها النّصّانِ الأولُ والسّادسُ اللذانِ نقلتُهُمَا. وقدْ تستقلُّ نصوصٌ بالدّلالةِ على الضّمائرِ فقط، كَما في النّصوصِ الأربعةِ الأخيرةِ (السابعِ، والثامنِ، والتاسعِ، والعاشرِ) وتستقلُّ أخرى بالدلالةِ على الخفاءِ والاستتارِ، وعدم الظهور مع نِيَّةِ اللفظِ، كَما في النّصوصِ: الثّاني، والثّالثِ، والرابعِ، والخامسِ، والآنَ سنقفُ نتأملُ بعضَ هذه النصوصِ، لنتبيّنَ منها الدّلالاتِ التّي ذكرتُها آنفًا.

فمن نصوصِ سيبويهِ التّي حملتْ الدّلالتينِ -النّصُّ الأول: "هذا بابُ الإضمارِ في ليسَ وكانَ كالإضمارِ في إنّ إذا قلتَ: إنّهُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ، وإنّهِ أمَةُ اللهُ ذاهبةُ. فمن ذلكَ قولُ بعضِ العربِ: ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ. فلَولا أنّ فيهِ إضمارًا لم يجُزْ أن تذكرَ الفعلَ ولم تُعْمِلْهُ في اسمٍ، ولكنْ فيه الإضمارُ مثلُ ما في إنّهُ..."(٩٤).

يتبادرُ إلى الذّهن من العنوان الخفاءُ والاستتارُ وعدمُ الظّهورّ، كما يتبادرُ إلى ذهن المتخصصِ الذي قد خَبِرَ هذهِ الأبوابَ؛ استتارُ الضمير، أيْ جعلُ الضّميرِ مستترًا في الفعلِ كَمَا في هذينِ الشّاهدينِ من كلامِ العربِ وغيرهِما، فَكذلكَ مَا شاكَلَهُما مِن التّراكيبِ التّي لم يظهرْ فيها الضّميرُ، ويتأكدُ هذا حينما نمضي في قراءةِ النصِّ فتجدهُ يقولُ: "إذا قلتَ: إنّهُ مَن يأتِنا نأتِهِ، وإنّهُ أمةُ اللهِ ذاهبةٌ" حيثُ دخلتْ إنّ على ما لهُ الصّدارةُ في الجملةِ في المثالِ الأولِ، وهو (مَن) الشّرطيّةُ، وارتفاعُ الركنينِ بعد (إنّ) في المثالِ الثّاني، وكلاهُما يخالفانِ المشهورَ المعلومَ من كلامِ العربِ، فعُلم أنّ ثمّةَ شيئًا مستترًا غيرَ ظاهرٍ في التّركيبِ، (مضمرًا) متبادرٌ إلى الذّهنِ، يكادُ ينطقُ بهِ المتكلّمُ، وهذا المضمرُ هو ما حددهُ سيبويهِ؛ حملاً على نظائرهِ من القرآنِ الكريمِ ومن كلامِ العربِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف: ٩٠، وقولُهُ عزّ وجلَّ: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الأنعام: ٥٤.

والثاني: تواترُ مجيءِ الجزأينِ بعدَ (إنّ وأنّ) أولُهُمَا منصوبٌ والآخرُ مرفوعٌ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ الطلاق: ٣ وقولِهِ عزّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: ٢٠.

فكما برزَ هذا الضميرُ واتّصلَ بالحرفِ كذلكَ جُعِل هذا الضميرُ في الفعلِ الذي وليَهُ فعلٌ، حيثُ استقرَّ في الذهنِ من الاستعمالِ اللغويِّ للغةِ العربيّةِ أنّ الفعلَ لا يدخلُ على الفعلِ، وهذا ما استفاضَ في كلامَ العربِ، إذْ إنّ بناءَ الجملةِ في العربيّةِ مكوّنٌ من الفعلِ، يَلِيهِ الفاعلُ، أو اسمُهُ إنْ كانَ ناسخًا، ثُمّ ما احتيجَ إليهِ من المتعلّقاتِ المسهمةِ في التّركيب لفظًا ومعنى، وحين جاءتْ تراكيبُ تخالفُ ما استقرّ وعُرف من استعمالِ اللغةِ من مثلِ: ليسَ خلقَ اللهُ مثلَهُ[٩٥]، فدخل الفعل على الفعل، وإذا ما مِتُّ كان النّاسُ صنفان[٩٦]، إذْ ارتفعَ الجزآنِ بعدَ كانَ، وليسَ كلَّ النّوى تلقي المساكينُ[٩٧]، حيث وليَ الناسخ منصوب غيره؛ جعلوا في النّاسخِ ضميرَ الشّأنِ يكونُ اسمًا له، وفاصلاً بينَ النّاسخِ وبينَ ما وَلِيَهُ ممّا خالفَ المشهورَ المعروفَ من كلامِ العربِ. فلفظُ الإضمارِ الذي ذكره سيبويهِ في هذا النّصِّ وفي غيرِه كقولِه: "والإضمارُ الذي ليستْ لهُ علامةٌ ظاهرةٌ، نحو: قد فعَلَ ذلكَ، والألفُ التي في فَعَلَا،..."[٩٨] وقوله: "وأمّا ما يقبحُ أن يَشركه المظهرُ فهو المضمرُ في الفعلِ المرفوعِ، وذلكَ قولُك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله"[٩٩] وغيرها مما هو مبثوثٌ في الكتاب.

أقولُ: لفظُ الإضمارِ الواردِ في هذه النصوصِ ونحوِها دلَّ على الضّمير، كما دلّ على الاستتارِ والخفاءِ وعدمِ الظّهور مع بناء التّركيب عليه.

ومن نصوصِ الطّائفةِ الثّانيةِ، وهي الدّلالةُ على الضّمائرِ فقط، وهذه كثيرةٌ جدًّا وبخاصةٍ أنّ ألفاظاً معيّنةً لم يستعملها سيبويهِ إلا في الدّلالةِ على الضّمائر، وهذه الألفاظُ هي لفظُ الضّميرِ، ولفظُ علامةِ الإضمارِ، وعلامة المضمرين، فهذه الألفاظُ ونحوُها استعملَها سيبويهِ في الدلالةِ على الضمائِر فقط، فلفظُ الضميرِ ورد في الكتاب سبعَ مراتٍ، على التفصيل السابق آنفًا، في ستةٍ منها قَصَدَ به الضّمائرَ[١٠٠]، وفي واحدٍ فقط قصدَ به السرّ والخفاء[١٠١]، وورد لفظُ علامة (الإضمار، إضمار، المضمر،

مضمر) في مئتين وتسعةٍ وعشرين موضعاً، استعملت هي وما قبلها للدّلالة على الضّمائرِ البارزة فقط متصلةً ومنفصلةً، وفي نصّ سيبويهِ المذكور قبلَ أسطرٍ ملامحُ الضّمائرِ، وأوّلُ ما يلفتُ الانتباهَ أنّ سيبويه جعلَ الإضمارَ هي الضمائرَ عينَها، فالإضمارُ مجردًا هو ما يعرفُ في النّحو بالضّمائر، التي هي أحدُ أنواعِ المعرفة، وفيه دَكْرُ الضّمائرِ بأنواعِها، ضمائرِ التّكلمِ والحضورِ والغيبةِ، ضمائرِ الرفعِ متصلةً ومنفصلةً، متحركةً وساكنةً، وأشار إلى المستترة، كَمَا تحدَّثَ عن ضمائرِ النّصبِ متصلةً ومنفصلةً، وضمائرِ الجرِّ وما يشتركانِ فيهِ، وجَعَلَ ما يتّصلُ بها من الزّوائد الدّالة على التّثنيةِ والجمعِ والتّأنيثِ منها، وقسّم الضّمائرَ إلى ما له علامةٌ ظاهرةٌ، ويقصدُ بها الضّمائرَ المنفصلةَ والمتصلةَ، وما ليس له علامةٌ ظاهرةٌ، وجعله خاصًّا بالضّمائر المستترة.

ومفهومُ كلامِ سيبويهِ في هذا النّصِّ وفي غيره، أنّ هذه الضّمائرَ ما هي إلا علاماتٌ لأشخاصٍ مضمرين: متكلمين، مخاطبين، وغائبين، فليست هذه الكلماتُ عينَ المضمرين، بل دليلٌ عليهم وعلاماتٌ لهم، أو كناياتٌ عنهم، وبعض النّحويين يسمّي المضمرَ المكنيَّ[١٠٢] فالمقصودُ بها غيرُ ظاهرٍ في اللفظ[١٠٣]، وهذه العلاماتُ نائبةٌ عنه، فبدلَ أن نقولَ: الأطفالُ نامَ الأطفالُ، نقولُ: الأطفالُ ناموا، استبدلوا الضّميرَ (الواوَ) بكلمةِ (الأطفال) الثّانية دليلاً عليها، وكنايةً عنها، تحلُّ محلها، وتؤدي معناها بلفظٍ أخصرَ منها، فالضمائرُ كناياتٌ عن الأشخاص وليست ذواتهم، فلمّا كرهت العربُ تكرارَ الأسماءِ وضعوا علاماتٍ عليها، هي هذه الضّمائرُ، فالضمائرُ علاماتٌ على أشخاصٍ معروفينَ متكلمينَ و مخاطبينَ، أو علاماتٌ تدلُّ على أشخاصٍ غائبين، سبق ذكرهم في الكلام؛ لِئلّا يصرحَ بهم مرةً أخرى، وهذا التّعبير من سيبويه من مظاهرِ الدّقةِ البارزةِ في استعمال الألفاظِ في كتابِه، يؤكدُ هذا قولُه -رحمه الله!- مبيّنًا وجهَ تعريفِ الضّمائر: "وإنّما صارَ الإضمارُ معرفةً؛ لأنّكَ إنّما تُضمرُ اسمًا بعدَ ما تعلمُ أنّ من يُحدَّثُ قدْ عَرف مَن تَعني ومَا تعني، وأنّك تريدُ شيئًا يعلمُه"[١٠٤].

وقولُه: "ولم يقُل: هوَ ولا أنا حتّى استغنيتَ أنتَ عن التّسمية؛ لأنّ هُو وأنا علامتانِ للمضمر، وإنما يضمرُ إذا علِم أنكَ عرفت من يعني"[١٠٥]، كما يؤكدُه تعبيرُه عن المضمرِ المستتر بقوله: "والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فَعَلَ ذلك"[١٠٦].

فأولاً: الإضمارُ عندَ سيبويهِ هنا يقصدُ به الضّمائرَ.

وثانيًا: ينقسمُ إلى قِسمين، قسمٍ لهُ علامةٌ، وآخرَ لا علامةَ له، بقيَ في هذا النّصّ ما قد يُوهمُ القارئَ أنّ سيبويهِ يجعلُ ألفَ الاثنين التي في فَعَلَا، وضمائرِ النّصبِ والجرّ ممّا لا علامةَ لها؛ إذْ أتى بهنّ بعد الإضمارِ الذي ليسَ لهُ علامةٌ، وسيبويهِ-واللهُ أعلمُ- لا يقصدُ ذلكَ، إذْ ألفُ الاثنين وضمائرُ النّصبِ والجرّ ممّا له علامةٌ، ولكنّهُ حينَ ذكرَ ضمائرَ الرّفعِ التي لها علامةٌ ذكرَ بعدها مباشرةً ضمائرَ الرّفعِ التي ليسَ لها علامةٌ (المستترة)، وبعدَ أن انتهى من ضمائرِ الرّفع كلّها، أردفَها بذكرِ ضمائرِ النّصبِ والجرّ، وبهذا يزولُ اللبسُ الذي قد يعلقُ بذهنِ القارئِ أولَ وهلةٍ حينَ يقرأُ كلامَ سيبويه.

وبعدَ هذا النصِّ جعلَ لكلّ نوعٍ من أنواعِ الضّمائرِ أبوابًا خاصّةً به.

ومن نصوصِ الطّائفةِ الثّالثةِ وهي ما دلَّ استعمالُ سيبويهِ للفظِ الإضمارِ على الخفاءِ والاستتارِ وعدمِ الظّهورِ مع نيّةِ المضمرِ وبناءِ التّركيبِ عليه، قولُه: في "بابِ ما جَرى من الأمرِ والنّهي على إضمارِ الفِعلِ المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجلَ مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعلِ وذلكَ قولُكَ: زيداً، وعمراً، ورأسَه. وذلك أنّكَ رأيتَ رجلاً يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عملِه أن تَلفظَ له بعملِه فقلت: زيدًا، أي أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقولُ: أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ، فقلتَ: زيداً. أو رأيتَ رجلا يحدّثُ حديثا فقَطَعَهُ، فقلتَ: حديثَك. أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلتَ: حديثَكَ. استغنيتَ عن الفعلِ بعلمِه أنّهُ مستخبَرٌ، فعلى هذا يجوزُ هذا وما أَشبهه..."[١٠٧].

فقولُه على إضمارِ الفعلِ: أي عدمَ ذكرِ الفعلِ وعدمَ النّطقِ به وإخفائِه وسترِه، وليس يعني اطّراحَه وإسقاطَه وعدمَ الاعتدادِ به، ولكن الحال التي فيها المخاطبُ وما يشاهدُه المتكلّمُ منه أغنتْ عن ذكرِ الفعلِ، فابتدأ مباشرةً بما يتمُّ ما يفعلُه المخاطبُ "فاكتفيتَ بما هو فيه من عملِه أن تلفظَ له بعملِه فقلت: زيدًا، أي أوقعْ عملَك بزيدٍ"؛ لأنّ ذكرَه سيكونُ تكراراً غيرَ مرغوبٍ، ولذلكَ عدلَ المتكلمُ عن نطقِ الفعلِ وأضمرَه اعتمادًا على فهم مخاطبِه "استغنيتَ عن الفعلِ بعلمِه أنه مُستخبَرٌ" وفي هذا النّصّ تظهرُ دقةُ سيبويهِ في التّعبيرِ، فقولُه: "اكتفيتَ بما هو فيه من عملِه أن تلفظَ له بعملِه... "، اكتفيتَ بما رأيتَه وشاهدتَه من أن تكررَ فعلهُ بنطقِكَ ما يعملُه ويعلمُهُ هو من حالِهِ! فاتصالُ الحالينِ (حالِ المتكلمِ والمخاطَبِ) جعلَ المتكلمَ يقتصرُ على ذكرِ المفعولِ فقط، وأضمرَ الفعلَ والفاعلَ، وهذا ما يتفقُ مع طبيعةِ اللغةِ العربيةِ وأهلِها حيثُ ينْزِعونَ إلى الإيجازِ والاختصارِ، ويرغبونَ عن كلِّ حشوٍ لا طائلَ من ورائه.

هذا في الأمر، ومثله في النهي، وقد خصّه سيبويه بالتحذير، يقول -رحمه الله!- : "وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، و الجدارَ الجدارَ، والصّبيَّ الصّبيَّ، وإنما نهيتَه أن يقربَ الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقربَ الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ، وإن شاءَ أظهرَ في هذه الأشياءِ ما أضمرَ من الفعلِ، ..."[١٠٨].

فهذا وأمثالُه مما دلّتِ المشاهدةُ على الفعلِ فاكتفى المتكلّمُ بالمنصوبِ؛ حذرًا وفرارًا من التّكرارِ غيرِ المفيد، واعتماداً على علم المخاطب وفهمه.

و يبدو أنّ مثل هذا الإضمار إنّما يكون في حالِ المشافهةِ والخطاب، أو ما يمكن أن نطلق عليه لغة الحديث والخطاب، حيث نستعمل مثل هذا التركيب كثيرًا في حديثنا وكلامنا، فمثلاً حين نسمعُ من يُثني على بعض الزميلات أو الطالبات، نقول: فاطمةَ، عائشةَ، ... أي: امدحي، أو لا تنسي، أو ما يناسبُ الموقفَ، وحين نرى من

يقسم بين الأطفال نقوداً، أو حلوى، فنقولُ لـه: زيـداً، عبـدَ المحسـن، خالـدًا، سـارةَ، نوفًا،... أي: أعطِ زيدًا، أو زدْ سارةَ... أو نحو ذلك ممّا يناسبُ المقامَ، وحين نقابلُ من قدِم من مهمةٍ، أو من سـفرٍ، نقـول: أخبـارَك، مـا عنـدك؟، مـا وراءَك؟، أي: هـاتِ أخبارك. وما قيلَ في هذهِ التّراكيبِ في هـذا الموضـعِ مـن الكتـابِ يُقـالُ في كـثيرٍ مـن الأبوابِ التي تناولها سيبويهِ ممّا إضمارُ الفعلِ فيه جائزٌ.

ومثلُ هذا النصِّ في الدّلالةِ على الخفاءِ والاستتارِ وعدمِ الظّهورِ مع نيّة المضمرِ النصُّ الثّالثُ، وهو قولُ سيبويهِ: " لا تكونُ لاتَ إلا مع الحـينِ، تُضـمِرُ فيهـا مرفوعًـا وتَنْصِبُ الحينَ؛ لأنهُ مفعولٌ بهِ، ولم تمكّن تمكُّنها ولم تستعملْ إلا مضمرًا فيها... "(١٠٩).

فقوله: تُضمرُ فيهَا مرفوعًا، أيْ: تُخفي الاسمَ وتسترُهُ فلا تظهرُهُ، فالمضمرُ هُنـا اسمُ "لاتَ" وتنصبُ الحينَ لأنّهُ مفعولٌ به، وهَذا معنى قولِه؛ إذْ لا يمكنُ أنْ يقصـدَ مـن (تضمرُ) الحذفَ؛ لأنَّ الحذفَ يعني الاقتطاعَ والاسقاطَ وعدمَ الاعتدادِ به والاسـتغناءَ عنه، ولا شيءَ منْ هذهِ الدّلالاتِ مرادٌ هَهنا؛ لأنّ صورةَ التّركيبِ الأساسيَّةَ مكوَّنةٌ من الحرفِ الناسخِ العاملِ عملَ ليسَ على مذهبِ سيبويهِ، يليهِ الاسمُ المرفوعُ، ثـمَّ الخـبرُ المنصوبُ، ثلاثةُ أركانٍ أُسُسٍ، كما كانَ تركيبُ ليسَ مكوَّنًا مـن ثلاثـةِ أركـانٍ أُسُـسٍ: ليسَ، ثُمَّ اسْمِها، ثُمّ خبرِها، والخلافُ بينَ التركيبينِ أنّ ليسَ فعلٌ علـى الـرّاجحِ مـن أقوالِ العلماءِ، و"لاتَ" حرفٌ، وأنّ ليسَ اسمُها ظاهرٌ ومضـمرٌ، و"لاتَ" مضـمرٌ فقـط، وقدْ يظهرُ الاسمُ فيُضمَرُ الخبرُ؛ لأنَّ الاستعمالَ العربيَّ جرى بإضمارِ أحـدِ الجـزأينِ، والغالبُ أن يكونَ الاسمَ، وعلى هذهِ الأركانِ الثلاثةِ ظاهرةً ومضـمرةً تعتمـدُ دلالـةُ التّركيبينِ، فإذا قلت: ندِمَ المفرطون ولاتَ حينَ مندمٍ، تبادرَ إلى ذهنِـكَ المضـمرُ وإنْ لم تنطقْ بهِ، أي: ولاتَ الحينُ حينَ منـدم، وفي قـولَ الحـقِّ سـبحانهُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾

ص: ٣، ذكر العلماءُ إضافة إلى اسمِ لاتَ المضمرِ كما قدّره سيبويه، ذكروا القراءة الأخرى برفع حينِ وإضمار الخبر(١٠٩)، أي: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، أي ليسَ الحينُ حينَ مهربٍ. أو و لاتَ حينُ مناصٍ لهم[١١٠]. فمعرفتُكِ بالاستعمالِ العربيِّ لهذا التركيبِ جعلَكَ تدركُ الجزءَ غيرَ الظاهرِ منهُ، ومن ثَمّ تَجري على استعمالِهم وتقتفي سنَنَهم في الكلامِ، وهذه طبيعةُ العربيةِ وأهلِها حيثُ فطروا على التخفّفِ والإيجازِ والاختصارِ ما اسطاعوا إلى ذلكَ سبيلاً، والاكتفاءِ بالإشارةِ الدَّالَّةِ، واللمحةِ المفهمةِ؛ ولذلِكَ عبَّرَ سيبويهِ عن الجزءِ غيرِ الظَّاهرِ بالمضمرِ إشارةً إلى قصدِ إخفائِهِ وسترِهِ لقوَّةِ الدِّلالةِ عليهِ، لا حذفِهِ وإسقاطِهِ، فقولُ سيبويهِ: "تُضمِرُ فيهَا... ولمْ تستعملْ إلا مُضمَرًا فيهَا..." يعني: تُخْفِي وتَستُرُ ولا تُظهِرُ جُزْءًا من تَرْكيبِهَا الأَساسِ.

وبعدُ فَلفظُ الإضمارِ ومشتقاتِهِ التي كَثُرَ وُرُودُهَا في الكتابِ وليسَ في هذه النُّصوصِ فحسبُ دلَّ على الخفاءِ والاستتارِ وما لم يَظهَرْ من أجزاءِ التَّركيبِ الأساسِ: الفعلُ ناصبًا ورافعًا، المرفوعُ مبتدأً أو خبرًا، اسمًا للنّاسخِ أو خبرًا لهُ، مرفوعًا أو منصوبًا، وأنْ المصدريةُ الناصبةُ للمضارعِ، ورُبَّ الجارَّةِ للاسمِ، واللافتُ للنّظرِ أنَّ سيبويهِ لم يستعملْ هذا المصْطلَحَ مَعَ الفَضْلاتِ: المفعولاتِ، الحالِ، التمييزِ...، أمّا حروفُ المباني في الكلمةِ المفردةِ فلم يُعبِّر عنْ تَركِ بعضِ حروفِهَا بالإضمارِ بلْ عبَّرَ بالحذفِ، وهذا يَدُلُّ على أنّ مقصودَهُ بالإضمارِ غيرُ مقصودِهِ بالحذفِ إذْ عبَّرَ بالإضمارِ في كلِّ ما اخْتفَى من التَّركيبِ معَ إرادتِهِ وبقاءِ تأثيرِهِ فيهِ معنى ومبنى، في حينِ عبَّرَ بالحذفِ عنْ ما لا تأثيرَ لهُ في التَّركيبِ، وفي هذا تَظهَرُ دِقَّةُ سيبويهِ في استعمالِ المصطلحاتِ لم يلتزم بها مَنْ جاءَ بعدَهُ من النُّحاةِ فرادفوا بينَ الاستعمالينِ أو بينَ المصطلحينِ -بغَضِّ النَّظرِ عنْ مَدى نُضْجِ هذهِ المصطلحاتِ في تلكَ الفترةِ

المتقدِّمةِ- والتَّعبيرُ بالإضمارِ أقربُ إلى واقعِ التَّركيبِ، وإلى روحِ اللغـةِ؛ فلِـذلكَ آثـرهُ سيبويهِ دونَ مُقارَبَيْهِ: الحذفِ والتَّقديرِ مَعَ وُرُودِ هذينِ المصطلحينِ في كتابهِ، لَكنَّهُ عَدَلَ عَنهُمَا وعبّرَ بِالإضمارِ لِمَا ذكرتُهُ وكرّرَهُ سيبويهِ في كتابِهِ – على إضـمارِ كـذَا، أضـمرَ فيهِ، إضمارُ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ -ولم يقلْ قطُّ على تقديرِ كذَا، أو حذفِ كذَا، وإن رادفَ الإضمارَ أحيانًا بالحذفِ في بعضِ مواضعِ الإضمارِ في التَّركيبِ فهـو مـنْ بـابِ التَّجوِّزِ في التَّعبيرِ.

ومَردُّ هذا كما قلتُ مرارًا أنَّهُ يَقصِـدُ مِـن الإضـمارِ في مجـالِ التَّركيـبِ الخفـاءَ والاستتارَ وعدمَ الظُّهورِ مع نيَّتِهِ وبناءِ التَّركيبِ عليه، حيثُ تقـومُ العلائـقُ اللفظيـةُ و المعنويةُ بينَ أجزاءِ التَّركيبِ على الاعتدادِ بهذا اللفظِ غيرِ الظَّاهرِ، وإنَّمـا تَـوارَى فلـمْ يَظهرْ ايجازًا واختصارًا، واكتفاءً بدلالةِ الحالِ والمشـاهدةِ حينًـا، والسـياقِ حينًـا آخـرَ، ومعرفةِ حالِ التَّركيبِ وَوُضُوحِهِ في ذِهنِ المتَكَلِّمِ والسَّـامعِ حينًـا ثالثًـا. فلـيسَ الأمـرُ تقديرًا يقدِّرُهُ، بل الموضوعُ موضوعُ تركيبٍ يُبيّنُ خَفايَـاهُ ومَـا يُحـيطُ بـهِ مـنْ أحـوالٍ وظروفٍ تؤثِّرُ فيهِ... واللهُ أعلمُ!

الخاتمة

تَمَّتْ بحمدِ اللهِ معالمُ هذا البحثِ الرئيسةُ، وإنْ كانتْ رغبتِي في صحبتِهِ لّما تنتهِ بعدُ، ومن نفائسِ ما عدتُ به من رحلتي مع الكتابِ:

- تمايزُ الإضمارِ والحذفِ في ذهنِ سيبويه؛ إذْ استخدمَ كلَّ مصطلحٍ في مكانِهِ اللائقِ والذي دلّتْ عليه الدِّلالةُ اللغويةُ، فالإضمارُ عندَ سيبويهِ شيئانِ:
  ١- الضمائرُ بأنواعِهَا، ومَا لمْ يظهرْ من أركانِ التّركيبِ النّحويّ، من أسماءٍ و أفعالٍ، والأدواتُ المؤثرةُ في بعضِ لفظهِ، بُنِيَ عليها التّركيبُ.
  ٢- أمّا الحذفُ فهو ما أُسقطَ واطّرحَ، وما لم يُبنَ عليهِ التّركيبُ من مُكملاتِ أركانِهِ، وتأكّدَ ذلكَ بلفظِ سيبويهِ ومعناه.
- أسجلُ باطمئنانٍ وراحةِ بالٍ -بحمدِ اللهِ تعالى!-النتيجةَ التّاليةَ:

باستقراءٍ شبهَ تامٍ للحذفِ ومشتقاتِهِ في الكتابِ-لم يستعملْ سيبويهِ مصطلحَ الحذفِ مفردًا إلا مَعَ حروفِ المباني؛ لأغراضٍ، كالتّرخيمِ، أو لعلّةٍ صرفيّةٍ، أو لحذفِ حرفِ التأنيثِ، أو عجزِ المركبِ، أو عجزِ المضافِ؛ لتنزيلهنّ منزلةَ الحرفِ من الكلمةِ، أمّا مسائلُ التّركيبِ فاستعمالُ الحذفِ فيها قليلٌ جدًّا، فكانَ يؤثرُ التّعبيرَ بالإضمارِ كثيراً، وعنواناتُ أبوابِ الإضمارِ في التّراكيبِ كلِّها عبّرَ فيها بالإضمارِ عدا بابٍ واحدٍ، وفي أبواب بأكملِها عالجَ مسائلَها كلَّها ولمْ يذكرْ فيها لفظَ الحذفِ إلا قليلاً.

- لمْ يُرادِفِ سيبويه الإضمارَ بالحذفِ إلّا في الإضمارِ الواجبِ، وليسَ ذلكَ دائمًا، بل في أحدِ هذهِ الأبوابِ لم يستعملْ لفظَ الحذفِ مطلقًا كَمَا في"باب ما يكونُ المصدرُ فيه توكيدًا لنفسِهِ نصبًا، والبابِ الذي يَليهِ وهُوَ "بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ لأنّهُ حالٌ.

- إذا كانَ المحلُّ للفعلِ ومختصًّا به فالفعلُ غيرُ المذكورِ بعدَ ما اطّردَ ذكرُهُ بعدَهَ ثمّ لم يظهرْ فهُوَ مضمرٌ، وليسَ محذوفًا.

- الإضمارُ في كتابِ سيبويهِ في غيرِ الضّمائرِ وغيرِ المحلِّ المختصِ بالفعلِ والمبتدأِ والخبرِ؛ وما كانا أصلَهُ، هو تخريجٌ أو إصلاحٌ لما خالفَ المستقرّ الشّائعَ في تراكيبِ العربيةِ، مثل: دخولُ الفعلِ على الفعلِ، رفعُ الاسمِ بعدَ إنّ، رفعُ الخبرِ بعدَ كانَ، دخولُ الفاءِ في خبرِ المبتدأِ غيرِ الشّرطيّ أو شبهه؛ ليطّردَ التركيبُ على وتيرةٍ واحدةٍ فيدخلُ كلٌّ ما ندَّ عن الشّائعِ المستقرّ، والتّقديرُ المرحلةُ التاليةُ للقولِ بالإضمارِ يتصوَّرُ فيها عينَ المضمرِ .

- تحديدُ الزمنُ التّقريبي باستعمالِ الحذفِ مرادفاً للإضمار، وأنّه استخدمَ باستفاضةٍ عندَ ابنِ الحاجبِ، وقلّدَهُ النّحاةُ في ذلك.

- إنّ ألفاظَ الضمائرِ التي تستعملُ في العربيةِ يجعلُها سيبويهِ علامةَ إضمارٍ، علامةَ مضمرٍ...، ولم يسمِها ضميراً مع استعمالهِ لكلمةِ الضّمير، وضمير، وضمير كذا في كتابِهِ؛ إذْ وردن مرادًا بهن الضّمائر، ولكنّهُ في الاستعمالِ يعبّرُ بعلامةِ المضمرِ.

وقبلَ أن أغلقَ قلمي أسجلُ التّوصيةَ التّاليةَ: كانَ سيبويهِ دقيقًا في لفظِهِ، دقيقًا في تعبيرِهِ عن الإضمارِ وعن الحذفِ، فالأحرى والأجدرُ أن يُقتفى أثرَهُ وأن يستعمل الإضمارَ في أركانِ التّركيبِ، فـ سقيًا لكَ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ سقاكَ اللهُ،... والخبرُ أضمرَ لسدِّ الحالِ مسدَّهُ،... والمبتدأُ أضمرَ؛ لأنّه نصٌّ في اليمينِ،... فأرى الالتزامَ به؛ لدقّتِهِ، ولقربهِ من المعنى اللغويِّ المتبادرِ إلى الذّهنِ.

الهوامش والتعليقات:

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١، الزُّبيدي، طبقات النحويين واللغويين ٤١.

(٢) أبو حيان، تفسير البحر المحيط٣/ ٤٧٦.

(٣) سيبويه، الكتاب١/ ٣٩٨.

(٤) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١.

(٥) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١، وينظر: القوزي، المصطلح النحوي٥٤.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٢.

(٧) السابق ٢/ ٧٥.

(٨) السابق١/ ٢٩١.

(٩) السابق١/ ٣٤٧.

(١٠) السابق١/ ٢٨٠- ٢٨٣، ٢٨٦.

(١١) ابن فارس، مقاييس اللغة ٣/ ٣٧١، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، و الزبيدي، تاج العروس، مادة: ضمر.

(١٢) الأنصاري، الأحوص، ديوانه ٨٤، اللسان مادة ضمر.

(١٣) ابن منظور، اللسان، مادة: ضمر، الزبيدي، تاج العروس، مادة: ضمر.

(١٤) السابق.

(١٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد ٥/ ٤٢٦.

(١٦) ابن منظور، لسان العرب، ضمر، الزبيدي، تاج العروس، مادة: ضمر.

(١٧) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة ٣/ ٣٧١.

(١٨) ابن جني، عثمان، الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(١٩) السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر ١٦٥.

(٢٠) ابن مضاء، الردّ على النحاة ٨٣.

(٢١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٢.

(٢٢) السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر١٦٥.

(٢٣) السابق.

(٢٤) السهيلي، عبد الرحمن، أمالي السهيلي ٥٠.

(٢٥) ابن مضاء، الردّ على النحاة ٨٣.

(٢٦) ابن مضاء، الرد على النحاة: ٦٩-٧١-١٢٧-١٣٥.

(٢٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٢.

(٢٨) السابق/ ١٠٢.

(٢٩) السابق.

(٣٠) السابق ٣/ ١٤٤.

(٣١) الجرجاني، التعريفات٨٦.

(٣٢) السابق.

(٣٣) أبو البقاء، الكليات ١/ ١٣٥.

(٣٤) السابق ١/ ١٨٤.

(٣٥) السابق.

(٣٦) ينظر على سبيل المثال الكتاب١/ ٢٦٥، ٣٣٥.

(٣٧) ينظر على سبيل المثال الكتاب ١/ ١٦٥.

(٣٨) الرشود، مجالات الإضمار في الكتاب ٦.

(٣٩) الخثران، مصطلحات النحو الكوفي ١٤٥.

(٤٠) أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٢.

(٤١) السابق وفيه خطأ طبعي في كتابة كلمة الفاعل.

(٤٢) أبو المكارم، الحذف والتقدير٢٠٨ وما بعدها.

(٤٣) السابق ٢٠٨-٢١١

(٤٤) ينظر: سيبويه ومصطلح الإضمار من هذا البحث.

(٤٥) القوزي، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري١٣٧.

(٤٦) السابق ١٣٠.

(٤٧) (رسالة ماجستير نوقشت ١٤١٣هـ، وطبعت ١٤٢٠هـ) للدكتورة حصّة الرشود.

(٤٨) الرشود. الوجوب في النحو١٨٣.

(٤٩) السابق.

(٥٠) السابق١٨٣-١٨٤.

(٥١) سيبويه، الكتاب ١/ ٦٩.

(٥٢) السابق ١/ ٢٥٧.

(٥٣) السابق ١/ ٦٩، ٢٥٧.

(٥٤) السابق ١/ ٢٨٠.

(٥٥) ينظر على سبيل المثال الكتاب١/ ٢٣، ٢٥، ٢٦، ١٨٧، ٤٢٥، ٢/ ١٤٠، ٢١١، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٦٢، ٣/ ٢١٠، ٢٥٥، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٧١.

(٥٦) سيبويه، الكتاب ١/ ١٩-٢٩.

٥٧) السابق١/ ١٤٤، ٢/ ٢٨٣، ٣/ ٣٣٩، ٣٦٢، ٣٦٣.

(٥٨) السابق (١/ ٣٨-١٧٩- ٢/ ١١٥-٢/ ٢٠٩-٢/ ٢٤٥-٢٥١-٢٥٢- ٢٥٤- ٢٥٨- ٢٦٢- ٢٦٤-٢٦٧-٢٧٤.

(٥٩) السابق٢/ ٣٤٤-٣٤٨-٣٦٢.

(٦٠) السابق٣/ ٣٧١، ٤٣٤، ٤٢٩.

(٦١) السابق، و٣/ ٣٣٧، ٣٧٢، ٤٠٠.

(٦٢) وينظر أيضا ما هو مبثوث في الجزأين الثالث والرابع من الكتاب، على سبيل ذلك: (٤/ ٤٧٦، ٣/ ٤١١-٤١٩، ٣٧٧، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٤٤، ٣٢٢، ٣٥٦، ٢٤٧، ٢٢٧، ١٤٠، ١٢٧، ١٥٤، ١٢٦) وغيرها.

(٦٣) المبرد، المقتضب ١/ ١٣٢، ٢/ ١١٠، ١١١، ١٣٢، ١٨٨، ١٩١، ٢٢٤.

(٦٤) ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٥٣، ٢١٣، ٢١٤، ٣٠٦، ٣٦٨، ٣/ ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٥، ٤/ ٣٢، ١١٣، ١٣٢.

(٦٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٦٨، ٢/ ١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٤، ٢١٤.

(٦٦) الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٤٣، ١٠٢، ١٢٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩.

(٦٧) الزمخشري، المفصّل ٢٥-٢٨-٣٢-٧٢.

(٦٨) السابق٣٢-٥٦.

٦٩)) نص العكبري على أن إضمار معمول الحرف يسمى حذفًا ولا يسمى إضمارًا؛ لأن الحروف لا يضمر فيها. إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٢٠٩.

(٧٠) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية١/ ٣٣٢-٣٣٨وفيه خطأ مطبعي، ٢/ ٣٧٥-٤٨٣.

(٣٢) ابن الحاجب، مقدمة المحقق على شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ١/ ٤٤ـ ٥٥.

(٣٣) السابق ١/ ٣٣، ٣٤.

(٧٣) السابق ١/ ١٤٤.

(٧٤) السابق.

(٧٥) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٤-٢٥.

(٧٦) السابق١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٧٧) السابق ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٧٨) السابق ١/ ٢٥٥.

(٧٩) السابق١/ ٣٨٠.

(٨٠) السابق ١/ ٣٨٦.

(٨١) مواضعها من الكتاب (ص٨٣-٩٨-١٠١-١١٠-١٣٧-١٣٨-١٣٩-٢٧٣).

(٨٢) المكتبة الشاملة.

(٨٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٦٩-٧٠.

(٨٤) السّابق ١/ ٢٥٣.

(٨٥) السّابق ١/ ٥٧.

(٨٦) السّابق ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

٨٧)) السّابق ١/ ٤٧.

(٨٨) السّابق ١/ ٤٧.

(٨٩) السّابق/ ٧٨.

(٩٠) السّابق ١/ ١٩.

(٩١) السّابق ١/ ٧٩.

(٩٢) السّابق ٢/ ٣٧٣.

(٩٣) السّابق ٢/ ٦، ٥.

(٩٤) السّابق ١/ ٦٩.

(٩٥) السّابق ١/ ٧٠.

(٩٦) السّابق.

(٩٧) السّابق.

(٩٨) السابق٢/ ٦.

(٩٩) السابق٢/ ٣٧٨.

(١٠٠) السّابق (١/ ٧٩، ١٣٥، ١٨٧، ٣٨٣، ٣/ ٤١٤، ٥٠٧).

(١٠١) (١/ ٣٨٣).

(١٠٢) الفراء، معاني القرآن ١/ ٢، ١٦٧٢٣١، السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٠٢.

(١٠٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٠٢-١٠٤.

(١٠٤) سيبويه، الكتاب ٢/ ٦.

(١٠٥) السّابق٢/ ٨١.

(١٠٦) السّابق ٢/ ٦.

(١٠٧) السّابق ١/ ٢٥٣.

(١٠٨) السّابق ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

(١٠٩) السّابق ١/ ٥٧.

(١١٠) العكبري، إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٨ -٢٠٩، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط ٧/ ٣٦٧.

المصادر المراجع

- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، المحقق: جمال مخيمر.
- الناشر: مكتبة نزار الباز، مكة المكرّمة-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، المحقق: محمد النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- ابن سلام، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحق. محمود شاكر، مطبعة المدني- القاهرة.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ابن سيده، المخصص، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، شرحه وضبطه، وصححه: أحمد الزين، أحمد أمين،
- إبراهيم الإبياري. لجنة التأليف والترجمة والنشر. ج ٥، بدون تاريخ، بدون رقم طبعة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحق. عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح التسهيل، المحقق: عبدالرحمن السيّد وزميله، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د. محمد البنا، دار الاعتصام، ط١ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

- أبو المكارم، علي محمد، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، توزيع مكتبة عبّاس الباز، الطبعة: الثانية ٢٠٠٦م.
- الأنباري، كمال الدين، أسرار العربيّة، تحقيق: محمد البيطار، الناشر: المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧-١٩٥٧هـ.
- الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، البحر المحيط في التفسير.
- تحقيق: عادل عبد الموجود وزملاؤه، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.
- الأنصاري، الأحوص، ديوان الأحوص، تحقيق: سعدي ضناوي، دار صادر بيروت ط ١ ١٩٩٨م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.
- الخثران، عبدالله بن محمد، مصطلحات النحو الكوفي، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- الرشود، حصّة بنت زيد، الوجوب في النّحو، الناشر: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحق. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثانية.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الأمالي، تحقيق: د. محمد البنّا.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النَّحو، تحقيق: محمد البنا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحق. أحمد مهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحق. نجاتي والنجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة النشر: بدون.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب –بيروت.

مراجع إلكترونية:

- المكتبة الشاملة: shttp:/ / shamela. ws.